# تبديدٌ في العربيَّة لا تجديدٌ

( دعاوى في الضَّبط والكتابة والإملاء ونشرِ لغاتٍ غير شهيرةٍ: عرضٌ ومناقشةٌ وتعليقٌ )

د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح

الأستاذ المشارك في قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللغة، كليَّة اللغة العربيَّة

جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة

# تبديدٌ في العربيَّة لا تجديدٌ

## (دعاوى في الضَّبط والكتابة والإملاء ونشرِ لغاتٍ غير شهيرةٍ.. عرضٌ ومناقشةٌ وتعليقٌ)

د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّبَّاح

الأستاذ المشارك في قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللغة، كليَّة اللغة العربيَّة

جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ٣/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١٧/ ٥/ ١٤٤٥هـ

**ملخَّص البحث:**

هذا بحث تقويميٌّ تأصيليٌّ عاج على مشكلةٍ ذات جذور عتيقة وفروع جديدة، تلك هي مشكلة الكتابة العربيَّة، وما يرفع في هذا العصر من دعوات تجديد الإملاء فيها.

وقد حاول مناقشة ثلاث دعوات أولاها في الضَّبط والكتابة، والثَّانية في الإملاء، والثَّالثة في نشر لغاتٍ في العربيَّة غير عالية.

وقد خلص البحث إلى تأصيل ردِّ الدَّعوىٰ الأولىٰ، وبيان الإخلال في الثَّانية، وكشف عِلل ما في الدَّعوىٰ الثَّالثة.

**الكلمات المفتاحية:** قواعد الكتابة، وفاق المنطوق، الكلمة الغريبة، الكلمات الأعجميَّة.

**Dissipation in Arabic, not renewal**

**(Claims regarding control, writing, dictation, and publishing of unpopular languages...presentation, discussion, and comment)**

**Dr. Fuhaid Rabah Fuhaid Ar Rabah**
Associate professor of grammar and morphology at the College of Arabic Language, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.

**Abstract:**

This is an evaluative, original research that deals with a problem with ancient roots and new branches. This is the problem of Arabic writing, and the calls raised in this era to reform its spelling.
The research discusses three issues: the first of which is about control and writing, the second is about dictation, and the third is about incorporation of non-standard or less prestigious languages into Arabic..
The research concludes by establishing a basis for rejecting the first claim, explaining the breach second, and revealing the reasons for the third claim.

**Keywords**: writing rules, spoken correspondence, strange words, foreign words.

## التَّقدِمة

**الحمدُ لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعده.**

أمَّا بعدُ فإنَّ الإنسان دائماً ما يسأم الأمر الرَّاتب الثَّابت وإن كان ما هو ثابت عليه صواباً إلَّا مَن عصم الله، وتراه يترع إلى التَّجديد لتبديد الحال الرَّتيبة؛ فيميل إلى تثوير أمرٍ ومقارفة عوجاء بلِواء التَّجديد حيناً، وبمظلَّة التَّيسير حيناً، وبالتَّطوير أحايين أُخر.

هذا، بخلاف إذا ما كان الصَّنيع تصحيحاً لخطأٍ مجهولٍ، ودفعاً لإلباس عنه مغفول، وليس نزوة تجديد ولا مخالفة مأثورٍ، فهذا حسنٌ إذ به إسناد الأمر إلى أصله، وبناؤه على أسِّه، فمثل هذا هو ما يبقَى ويستمرُّ، وهو محمود العاقبة لنبل الغاية؛ لأنَّه إحياء لمواتٍ وردٌّ للحائدين إلى جادَّة الصَّواب.

وبعد النَّظر في هذا الجديد والتَّجديد استبان أنَّه ليس إحياء لموات ولا ردّاً إلى جادَّة الصَّواب، بل هو تجديد ومحاولة تغيير بلا رعاية أصلٍ ولا استنضاج ثمرةٍ! وهو لا يخرج عن كونه تلقفِ قولٍ وجد في زمنٍ غير هذا الزَّمن يعالج قضيَّةً في وقته، لا يزيد أمره عن ذلك أحسبُ.

وظهر ممَّا أورده أنَّه ليس معتمداً على أساسٍ أسيسٍ، ولا مرتكن إلى أصلٍ أصيلٍ، وهو كما قلتُ معالجة لقضيَّة شاعت وذاعت في زمن كاتبها؟

إنَّ أمر الإملاء قد رسم وحسم قديماً بُعيد بدء التَّدوين، وعولج أيضاً مع ظهور الطِّباعة حديثاً، وصدرت فيه قرارات مجمعيَّة بعد تأسيس المجامع اللغويَّة، وقد كان الكَتَبة وحاملو القلم يلقون عنتاً في رسم الألف المتطرِّفة، والهمزة المتوسِّطة، وقد ضُبطت أمورهما، وأحكمت الأحكام فيهما، وذكر ما له وجه،

وما له وجهان في الكتابة، وأخذت بعض البلاد بأحد المذهبين وعُرفت به، فاستقرَّ أمرهم على ذلك، واستمرَّ عليه العمل في نتاج المطابع وفي ميادين التَّعليم عندهم.

وقد جدَّ جديد، هو تجديد التَّجديد أو هو تجديد مشكلات كتابيَّة، أعني بذلك كتابةَ ("أنتِ، عليكِ، كتابكِ" ترسم الكسرة في آخرهما ياءً= أنتي، عليكي، كتابكي)، و("هؤلاء، أولئك، أولو، أولات، عمرو" تُسقط واواتها= هألاء، ألئك، أُلو، أُلات، عَمر)، و("لكن، هذه، هؤلاء" تُرجع ألفاتها= لاكن، هاذه، هاألإ)، و(هيئة، حطيئة= هيأة، حطيأة)، و(تسعمائة، ثلاثمائة= تسع مئة، ثلاث مئة)، و("موقوفةٌ، مرفودةٌ" ترسم تاء التَّأنيث فيهما إذا كانت سجعةً هاء، وتضبط بالسُّكون= موقوفهْ مرفودهْ)؛ أي: معاملة النَّثر بمستجازات الشِّعر والقافية.

وحديثي هذا سيكون موقوفاً على نوابت نبتت حديثاً شِعارها التَّجديد، ودثارها مراجعة الأصول، وقد قسمتها على ثلاث دعاوَىٰ، أولاها: ما هو كائن في **الضَّبط والكتابة**، وقد بدأت تفشو في الطِّباعة، وهي أعسرها إذ تبنَّاها ذوو شأن، وقد دخلت كُتبَ تقييدِ قواعد الكتابة، وطال الحديث فيها تأصيلاً ومناقشةً بيني وبين متخصِّصين في مجموعةٍ رقميَّةٍ عبر النَّشَّاد (WhatsApp)، وثانيتها ما هو تجديديٌّ في **الرَّسم والإملاء**، وثالثتها في أمر إشاعة أوجهٍ من **بعض اللغات الضَّعيفة** غير العالية ولا المطَّردة.

هذه اللغات المستحياة بهذا التَّجديد إنَّما هي لسان حيٍّ من أحياء العرب، وليس لساناً لجميع العرب قاطبةً= يشاع ذلك الوجه أو تلك اللغة تتلقفه أجيالٌ غير حصينة، لم تؤصَّل على علم في العربيَّة أصيلٍ، ولا بنيت على أساس أسيس، وإشاعة مثل ذلك ونشره يحدث بلبلة، فلا المتلقِّي يضبط شيئاً يُنهِض به لسانه

وقلمه، ولا الأجيال يستقيم لسانها على مطَّرِد لغة أسلافها، فلا ينتهض بيانها، ولا يسلم لها لسانها النَّاطق ولا الكاتب.

وقد رقمت لهذا الأمر خطَّة بحثٍ ونظرٍ ومناقشةٍ وتعليقٍ جعلتها مقسَّمة على أقسامٍ، رأيت أنَّ الأنسب تنسيقها حسب ما يأتي:

- **التَّقدِمة.**
- **المدخل.**
- **المبحث الأوَّل: أصل الإشكال وتطوُّره.**
  - المطلب الأوَّل: أصل المشكلة.
  - المطلب الثَّاني: تطوُّر المشكلة.
- **المبحث الثَّاني: الهمزة وأخواتها الجهود والحلول.**
  - المطلب الأوَّل: جهود حلِّ المشكلة.
  - المطلب الثَّاني: تقويم الحلول.
- **المبحث الثَّالث: حديث التَّجديد وغلواؤه.**
  - المطلب الأوَّل: ميدان التَّجديد.
  - المطلب الثَّاني: غلواء التَّجديد.
- **المبحث الرَّابع: دعاوى التَّجديد.**
  - المطلب الأوَّل: دعوى في الضَّبط والكتابة.
  - المطلب الثَّاني: دعوى في الرَّسم والإملاء.
  - المطلب الثَّالث: دعوى في إشاعة اللغات الضَّعيفة.
- **الخاتمة.**
- **ثبت المصادر والمراجع.**

أحسب أنَّي بهذا العمل قد وضَّحت المسألة علميّاً، وبصَّرت فيها ما كان ملتبساً خفيّاً، والله المستعان، وهو الموفِّق والهادي إلى سواء السَّبيل.

**ربِّ وفِّقني فلا أعدلَ عَنْ *** سَنَنِ السَّاعِين في خير سَنَنْ**

والحمد لله ربِّ العالمين.

**المدخل:**

الكتابة والتَّدوين كان منعدماً بين العرب في الجزيرة العربيَّة أو في حكم النَّادر قبل ظهور الإسلام، وأمَّا في عصر صدر الإسلام فاعتُني بالكتابة وبالتَّدوين، وأوَّل مدوَّنة هي المصحف الشَّريف، وكذلك الحال في عصر بني أميَّة إذ ازدادت فيه الكتابة تطوُّراً، ففيه ظهر نقط الإعراب ونقط الإعجام حتَّى جاء عصر التَّدوين والتَّصنيف والتَّرجمة فازدهرت الكتابة وعلا شأن التَّدوين ورسم القلم، وظهرت أنواع من الخطوط.

والمصحف الشَّريف لَمَّا أن كان أوَّل مدوَّنة، وهو أكثر ما ينسخ، وأكثر ما يُقرأ، وأكثر ما يُحفظ بلا منازعٍ كان لكتابَتِه أثرٌ في الكتابة؛ لأنَّ ما كتبه الكَتَبةُ الأوائل الَّذين كتبوا الوحي لقي القبولَ عند الجماعة من الصَّحابة رضوان الله عليهم، والتُزم فيه الاتِّباعُ ومنعُ التَّغيير، يأخذه الخلف عن السَّلف، ويقال له الرَّسم العثمانيُّ[1] أو الخط السَّلفيُّ، إذن أصبح نصيبه ورتبته من الكتابة العربيَّة الأوليَّة وله الأولوليَّة، وفيه أشياء شذَّت عن قياسها في الرَّسم، لكنَّها اندرجت عليها الكتابة خارج الرَّسم العثمانيِّ في الإملاء والكتابة[2]، وهذا من أشهر ما تُعلَّل فيه مخالفات الكتابة اليوم، وما يشذُّ فيها من صور كتابيَّةٍ لبعض الكلمات الَّتي تُستثنَىٰ من أصلها أو تخالف قاعدةَ بابها.

إذن لكتابة المصحف الشَّريف تأثيرٌ وبصمة على نسق الكتابة بقيت شاهدة على تأثير كتابة النَّصِّ المقدَّس وما رُسم عليه المصحف العثمانيُّ الأُمُّ،

---

(1) نسبة إلى أمير المؤمنين ذي النُّورين عثمان بن عفَّان رضي الله عنه.

(2) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٦١، وتسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٣٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٠/ ٤٣٩، ٤٤٣= والهجاء لأبي حيَّان: ٥٦، ٦٠، والمساعد لابن عقيل: ٤/ ٣٤٠، ٣٤٥

ومعلوم أنَّ خطَّ المصحف لا يغيَّر ولا يبدَّل ولا يُعدَّل[١]، بل يُبقَىٰ على ما كتبه كُتَّاب الوحي؛ أي: على الكَتْبةِ الأولىٰ، وما أقرَّه الخليفة الرَّاشد عثمان بن عفَّان أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه، بناء على ما كتبته اللجنة الَّتي شكَّلها لهذا الغرض الشَّريف والمقصد النَّبيل[٢]، وهو ما يُسمَّىٰ بالخطِّ السَّلفيِّ.

وعلى ذلك يكون أمر الكتابة العربيَّة قد استقرَّ قديماً بُعيد بدء التَّدوين، وقصارىٰ القول فيه أنَّه قد حصلت فيه تعديلات في أوائل تلك الأعصر غير أنَّه ثبت وقرَّ، وأصبح حقيقة عرفيَّة، وإذا كانت حقيقة عرفيَّة فهي لا تغيَّر[٣]، وعُلم ما له وجه ممَّا له وجهان، وعُلم ما رسِم خلافاً لقياسه فشذَّ بهذا الرَّسم عن بابه[٤]، وقد كُتبت المدوَّنات ونُسخت على ما قرَّ وثبتَ قروناً تزيد على العشرة، وكذا الحال في أمر الطِّباعة حين طبعت المطابعُ الكتبَ بالعربيَّة مضىٰ عليها قرنان أو يزيد، تسير فيها علىٰ ما قرَّ وثبت.

وبما قرَّ وثبت يتعلَّم الطُّلاب في مدارسهم، وبه يعلِّمهم معلموهم، وأمر التَّغيير والولع به يكفي فيه مساءة أنَّه يخالف ما استقرّ، ويقطع صِلات الأجيال

---

(١) انظر: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه: ١٦، والبرهان للزَّركشيِّ: ٣٧٦

(٢) انظر: الميسَّر في علم رسم المصحف وضبطه؛ أد. غانم قدوري الحمد: ٣٧

(٣) انظر: كتاب الخطِّ للزَّجَّاجيِّ: ٢٨

(٤) من أمتن من بحث ذلك أد. سليمان الضَّحيَّان في بحثه «مسائل الاختلاف في الإملاء» نشره في مجلَّة العلوم العربيَّة والإنسانيَّة/ جامعة القصيم المجلَّد (٥)، العدد (٢)، وكذلك تتبَّع الشُّذوذ في الإملاء تأريخيّاً أد. إبراهيم المطرودي في بحثه «الهجاء قياسه ومسائل شذوذه حتَّى نهاية القرن الرَّابع الهجريِّ» نُشر في مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل، العدد (١٠٠)، وأبان عن أصول الكتابة وفرش حججها د. فيصل المنصور في كتابه «قوانين الإملاء»، نُشِر في ربيعٍ الأوَّل/ ١٤٤٥هـ.

بأسلافها إذا استشرىٰ وانتشر، بل ربما أدَّىٰ بالنَّبيه من الخَلَفِ من جرَّاءِ ذلك إلى الاجتراء على سلفه بالتَّخطئة، وتنصيب نفسه مصحِّحاً لأسلافه.

وربَّما أدَّىٰ مع تقادم الزَّمن إلىٰ عدم القدرة على قراءة ما كتبه الأسلاف وما طُبع قديماً لاختلاف صور الكتابة حينئذٍ بكثرة التَّغيير وباسم التَّجديد، إن استمرَّ ذلك، وانفتح بابه، لا كان.

وربَّما سرىٰ ذلك التَّجديد إذا انفتح بابه إلى غير ذلك ممَّا يسوء، وحينئذٍ تحتاج الأجيال إلى ترجمان، وأمَّا أمر وجود الأخطاء فالأخطاء لن تنعدم، والاستثناء واردٌ في كلِّ شيءٍ، وإلَّا لم سمِّي الاستثناء استثناءً؟ بل لِمَ وُجِدَ الاستثناء أصلاً؟

## المبحث الأوَّل: أصل الإشكال وتطوُّره.

### المطلب الأوَّل: أصل المشكلة.

الكتابة العربيَّة بدأت بدون همزٍ وبدون نقط، وهذا ظاهر لمن نظر في كتابة المصاحف في العهد الأوَّل، وعدم النَّقط لقلَّة القارئين؛ إذ هم الكاتبون، ولفهم الكاتبين للمكتوب، فلا يحتاجون إلى نقطٍ، وربما لبَدائيَّة الكتابة باع في ذلك أيضاً، ولأنَّ الغاية هي أن يصل اللفظ بأيسر طريقة، والكاتبون أوائلهم وغالبهم من أهل الحجاز لا نجدٍ، وأهل الحجاز لا يهمزون، بل يسهِّلون الهمز بالمدِّ والحذف، أمَّا الهمز والنَّبر فلغة نجدٍ؛ ولذا لم يُصوَّر للهمزة صورة، يقول الإمام الدَّانيُّ: «إلَّا أنَّ أكثر الرَّسم ورد على التَّخفيف، والسَّبب في ذلك كونه لغة الَّذين وَلُوْا نَسْخَ المصاحف زمن عثمان -رحمه الله- وهم قريش، وعلى لغتهم أُقرَّت الكتابة ...، فلذلك ورد تصوير أكثر الهمز على التَّسهيل»[1]، وذكر ابن الأنباريُّ ما نصُّه: «قريش لا تهمز، وليس الهمز من لغتها، وإنَّما همزت القرَّاء بلغة غير قريش من العرب»[2]، وقد جاء الحثُّ بإقراء القرآن بلغة قريش، وكذا كتابة المصحف بلسان قريش، كما ورد في عددٍ من الآثار[3].

---

(1) المحكم: ١٥١

(2) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله: ١/ ٣٩٢

(3) كما في أثر عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه- في رسالته إلى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه: «أقرئ النَّاس بلغة قريش»، وخبر الخليفة عثمان -رضي الله عنه- في توجيهه للَّجنة الَّتي كلَّفها بنسخ المصاحف: «اكتبوه بلسان قريش». للتَّوسُّع انظر: الميسر في علم رسم المصحف وضبطه: ٤١- ٤٦

ولَمَّا ازدهرت الكتابة بعد ذلك وانتشرت، وجاءت أجيال خالفة عربيَّة وأعجميَّة ومخلِّطة كثر الغلط والخطأ في قراءتهم للمكتوب مع انتشارٍ للَّحن وانحسارٍ للفصاحة وكثرة اللكن.

وأوَّل أمر ذلك وأقبحه ما يقع إبَّان قراءة القرآن من غلطٍ وتحريفٍ، فانتُدِب أبو الأسود الدُّؤليُّ لمعالجة ذلك، فانتخَبَ كاتباً لقناً لصنع نقط الإعراب في المصحف الشَّريف، ثُمَّ ارتحلت الكتابة مرحلة جديدة بنقط الإعجام على يدَي نصر بن عاصمٍ وزملائه من تلامذة أبي الأسود، وتلت ذلك مرحلة الخليل بن أحمد الَّذي استبدل بنقط الإعراب العلاماتِ الحاليَّةَ في الضَّبط، وبقي عليها النَّاس إلى اليوم[1].

إنَّ أوَّل أمر الكتابة العربيَّة كان لا يختصُّ كلُّ حرف بصورةٍ، ولما أن جاء نقط الإعجام أصبح لكلِّ حرف صورة بعضها معجم بواحدة أو أكثر تحتيَّة أو فوقيَّة، وبعضها مهمل، وندَّت عن ذلك الهمزة فلم يكن لها صورة خاصَّة[2] صَوَّرَت لمسمَّىٰ هذا الحرف، فأدَّى هذان الأمران إلى وقوع ما يشكل لاحقاً، إحداهما وقوع التَّصحيف لإلباس النَّقط أحياناً بعضه ببعض عند سوء الكتابة، أو وقوع نقطة غير مرادة من اليراعة إبَّان الكتابة فيتغيَّر بسببها اللفظ ويختلف المعنىٰ، فانتدب لها العلماء يميزون الصَّحيح من الخطأ، والصَّواب من غيره، ويضعون الضَّوابط والمصنَّفات في ذلك، وأشكل ما يقع وأعسره ما كان في أسماء الأعلام، ولها نصيب من التَّصنيف والإفراد.

---

(1) انظر: مراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ: ٥١- ٥٨

(2) انظر: الشَّافية: ٤٣٢

وأمَّا مشكلة الهمزة فهي أشكل المشكلتين وأعياهما، وإن كانت مشكلة التَّصحيف أعمق وأغمض، وكانت الهمزة أشكل لأنَّها حرف لم يصوَّر؛ أي: هو بلا صورة للحرف، فهو اسم بلا مسمًّىٰ، وتصوَّر صورته بحسب الحركة حرفَ مدٍّ بحسب ما تُسهَّل عليه[1]، توضع عليه رأس عين صغيرة، وفيه ما يُستثنىٰ من قاعدة تسهيل الحركة، وبسبب ذلك وقع الغلط والخطأ في الكتابة، وعسر ضبطه على بعض المتعلِّمين والشُّداة.

إذن في الكتابة العربيَّة بعض الكلمات العربيَّة ما يشكل ضبطه، وقد جاء في بعض الحالات ما هو شاذٌّ عن قياسه، وهنَّ ذوات مشكلات عتيق وجديد، فمن عتيق مشكلات الرَّسم (الهمزة المتوسِّطة واختلاف صور رسمها)، و(الألف المتطرِّفة واختلاف صور رسمها)، وكذلك (الوصل والفصل)، و(ما زيد من حروف في الكلمة وما نقص منها)، ومن جديدها الرَّغبة الملحَّة لتوحيد الصُّورة، ونبذ الحالات المخالفة والشَّذوذ عن الباب والقياس، وهذا إشكال الإشكال.

قد كان أمر الإشكال أنَّ لكلٍّ واحدة منها أصلاً يرجع إليه، وفيه مسائل رسمت على خلاف ما يقتضيه الأصل شذوذاً، أو لغرض دفع الإلباس أو للتَّفريق بين ما يتشابه، وهو الاستثناء.

وهذا الاستثناء هو ما دعا بعض أهل الاختصاص من المعاصرين إلى الامتعاض؛ فتجد أحدهم يثب مندفعاً ليأتي بجديدٍ لحلِّ هذا المشكل، ورفع هذا الاستثناء، وإسقاط ذلك الشُّذوذ، وهذا هو إشكالُ الإشكال كما أسلفتُ.

---

[1] انظر: كتاب الكُتَّاب: ٢٤

**المطلب الثَّاني: تطوُّر المشكلة.**

إنَّ الهمزة أعسر مسائل الكتابة، وإشكالها ينبع من أنَّه لم يوضع لهذا الحرف صورة كما ذكرتُه آنفاً، وعسرها أنَّ لها صوراً عديدة تتشكَّل فيها الهمزة على أحرف العلَّة كلِّها، وقد تكون منفردة على السَّطر لا علىٰ صورة واحدٍ منها.

وقد عولجت الهمزة قديماً فوضعت لها أصول تُراعَىٰ، ولقيت عناية من جديدٍ حديثاً، فوضع لها ضوابط تُقَيَّد بها؛ لذا قد قُطِع في أكثر مسائلها، واستجيز في بعضها وجهان، ونادراً ما يزيد علىٰ الوجهين، وقد اختير ممَّا فيه وجهان واحدٌ، وأصبح مختاراً ومشهوراً في بعض الأقطار العربيَّة في عصرنا الحاضر يعرفون به لاختيارهم ذاك الوجه، واعتمادهم إيَّاه في التَّعليم والطِّباعة.

حينما أشرقت الطِّباعة في الشَّرق، ونهض العالم العربيُّ من رقدته مفجوءاً مفجوعاً على المطابع والطِّباعة، مؤذناً ببدء عصر النَّهضة وزفَّت المطابع الكتب تلو الكتب والمطبوعات إثر المطبوعات يصحِّحها علماء كبار، وسادة أخيار غيارَى على إرثهم وتراثهم، وأعقب عصرَ الطِّباعة عصرُ المحقِّقين الجلَّة الكبار، ومن بعدهم جاء تلامذتهم الكبار، واعتنت بالكتب بعدَ ذلك الجامعات وأساتذتها جهوداً أكاديميَّةً، ورسائل علميَّة، كان أمر الطِّباعة منضبطاً مستقِرّاً مع قلَّة تِقانات الطِّباعة وضعف فنِّيَّاتها.

وأمَّا الآن فتبدَّلت الحال، وتغيَّرت الأمور؛ إذ أصبح التَّحقيق مسرَّحاً، والضَّبط مشرَّحاً، وإخراج الكتب مصرَّحاً، وكلُّ فردٍ امتلك مطبعة يطبع، فاختلطت الأمور، والغثُّ غشي السَّمين من المطبوعات، وأصبحت الكتابة لُعْبةً

بيد النَّاشرين ومستجدِّي المؤلِّفين والمحقَّقين، فظهرت المطبوعات شوهاء ضبطاً، وإملاءً، ولغةً.

لم تكن الكتابة العربيَّة مذ قديم زمانها، ولا في بدء عصر النَّهضة والطِّباعة حالها كهذه الحال الآن، ولا حصل لها مثل هذا العبث البتَّةَ، يُصنع هذا طلباً للتَّجديد الَّذي فَتَحَ بابه الطَّابعون أو الطَّامعون، ولا أقول فُتِح الباب على مصراعَيه، بل قد خلِع الباب وهدم السُّور، وأضحىٰ أمر الطِّباعة مشاعاً للجميع لمن هبَّ ودبَّ، وعدم الانضباط يؤدِّي إلى عدم الانضباط، وقطرات التَّجديد ستضحي سيلاً جارفاً، والعاصم الله.

لقد كانت جهود طابِعي الكتب مذ أشرقت الطِّباعة في عصرنا الحديث في عالمنا العربيِّ، بل في العالم كلِّه= كلُّ ما يطبع منها بالعربيَّة يمضي فيه أمر الطِّباعة على وِفاق ما كان معتمداً أصيلاً وشهيراً، وصنَّف بعض العلماء وبعض كبار المحقِّقين كُتيِّبات في الإملاء، وفي التَّحقيق لتكون مناراً ونبراساً، وأمَّا في السُّنيهات الأخيرة سنوات الاجتراء فقد فغر التَّجديد فاه.

## المبحث الثَّاني: الهمزة وأخواتها الجهود والحلول.

### المطلب الأوَّل: جهودٌ لحلِّ المشكلة.

مشكلة الهمزة ومشاكل الإملاء في العصر الحديث وعصر المطابع هي من أوائل ما عولج ونوقش، ومن نظر إلى جهود مجامع اللغة العربيَّة رأىٰ جهداً بيِّناً، وعلى رأسها مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة، ففي المجمع لجان متخصِّصة، ومنها لجنة الإملاء، وفي جلسات المجمع وبين لجانه دارت مداولات ومناقشات، وأثمرت إصدار قرارات[1]، وكان ممَّا رِيم علاجاً ناجعاً لمشكلة الهمزة تبنِّي صورةً خاصَّة لها؛ أي: ابتداع حرف جديد لها على خلاف صور حروف المعجم جميعاً[2]، وغير ذلك من المعالجات والآراء، والمناقشات والمداولات في محاضر الجلسات، وهي مدوَّنة مقيَّدة.

ومثل ذلك ما أصدره مجمع اللغة الدِّمشقيُّ بأخرةٍ من كُتيِّباتٍ في الإملاء[3]، ومن الجهود في دول الخليج العربيِّ ما صنعه المركز العربيُّ للبحوث

---

(1) من ذلك ما كان في جلسات المجمع من العام (١٩٤٧م) وما تلاه، وكان من ثمارها قراران، لرسم الهمزة جاء عنوانه (قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها) صدر العام (١٩٦٠م)، والآخر صدر العام (١٩٧٨م) جاء عنوانه (ضوابط رسم الهمزة)، وغيرها من القرارات الَّتي عُنيت بها لجنة الإملاء بالمجمع. انظر: المعجم المفصَّل في الإملاء: ٢٨٢- ٣٤٢ حيث أورد فيه جلَّ ما سيق من مداولات ونقاشات بعنوان (دعوات تبسيط الإملاء العربيِّ)، وانظر أيضاً: علم الكتابة العربيَّة: ٢١٩- ٢٣٥ حيث جاء فيه عرض محاولات التَّجديد تحت عنوان (محاولات ودعوات إصلاح الكتابة العربيَّة).

(2) انظر: المعجم المفصَّل في الإملاء: ٣١٥-٣١٦، وهو رأي اقترحته لجنة المعجم اللغوي الكبير على لجنة الإملاء، وذكر أ. على الجارم صورة لما يقترحه من صورة الحرف الجديد للهمزة.

(3) كُتيِّب (قواعد الإملاء) أصدره المجمع الدِّمشقيُّ العام (٢٠٠٤م)، وفي العام (٢٠١٠م) أصدر كتيِّباً بالعنوان نفسه (قواعد الإملاء)، غير أنَّ فيه اختلافاً يسيراً عن سابقه، وقد نقدهما في بحثين

التَّربويَّة لدول الخليج العربيِّ من إصدار كتاب خاصٍّ بالإملاء[1]، سعىٰ فيه إلى توحيد الضَّوابط ليستقرَّ رسم الكلمات، على أنَّ غالب مسائل الاختلاف هي ذات مذهبين في الرَّسم، وقلَّما تجد ذات الثَّلاثة فضلاً عن الأربعة.

ومَن قَصَدَ النَّظر في الجهود في معالجة مشكلة الإملاء فلينظر للمؤلَّفات الحديثة فيها، وقد جهد د. يحيى مير علم غاية الجهد، فجمع واستقصىٰ جهود المحدثين من علماء ومجامع ومراكز في بحثٍ شارك به في المؤتمر السَّنويِّ السَّابع لمجمع اللغة العربيَّة بدمشق للعام (١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م) عنوانه (قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين).

**المطلب الثَّاني: تقويم الجهود.**

أسبقتُ حديثاً أنَّ الهمزة قد عولجت قديماً وحديثاً، فقُطِع في أكثر مسائلها، وثبتت صور رسمها بالنَّظر إلى الأصول الكتابة الَّتي دوَّنها المتقدِّمون، واتِّباعاً لما استثنوه منها ممَّا خالفوا فيه أصله وحاقَّ قياسه، وكذلك ما أقرَّته المجامع اللغويَّة من ضوابط تُراعىٰ، وما استدركوه أو عدَّلوه من الاستثناءات، ورضيه أعضاء المجامع وصدرت به قرارات مجمعيَّة، وقد استجيز في بعضها وجهان، ونادراً ما يزيد على الوجهين قديماً وحديثاً.

---

منشورين د. يحيى مير علم. انظر: نظرات في "قواعد الإملاء": ١٣٢-١٩٤، وقراءة في "قواعد الإملاء": ٢٨٧-٣٥٠

[1] اسم الكتاب: دليل توحيد ضوابط الرَّسم الإملائيِّ للكتابة العربيَّة، الصَّادر عن المركز العربيِّ للبحوث التَّربويَّة لدول الخليج العربيِّ، قام به د. عبد الله بن عليٍّ الشَّلال وزملاؤه.

وما وقع فيه الاختلاف عند المحدثين ممَّا له وجهان أصبح أحدهما مختاراً في بعض الأقطار العربيَّة، وعليه العمل يعرفون به -كما أسلفتُ عنه حديثاً- لاختيارهم أحد الوجهين، واعتماده عندهم في التَّعليم والطِّباعة.

ويمكن حصر جهود المحدثين في ضبط الإملاء وتيسيره في خمس نقاطٍ، هي ما يأتي:

١- إبقاء ما كان كما كان أوَّل أمره وقت بدء التَّدوين.

٢- الثَّبات على ما استقرَّت عليه الكتابة، وسارت عليه الطِّباعة أوَّل أمرها.

٣- مخالفة بعض ما استقرَّ للتَّخفيف من الاستثناء.

٤- السَّعي لتعديل القواعد وتغيير الضَّوابط، ومحاولة منع الاستثناء إلَّا ما لا بدَّ منه.

٥- اختراع صورة جديدة لحرف الهمزة.

هذه جماع أوجه آراء المحدثين فيما يخصُّ الإملاء، وعلى رأسها كتابة الهمزة، وأسلمها الرَّأي الثَّاني، وأقبلُها هو الرَّأي الثَّالث شريطة أن يصدر ذلك من مراكز معتبرة أمثال المجامع، ويُلزم به الطَّابعون، وأعجبها الخامس، وقد اطَّلعت على الصُّورة المخترعة فزدت عجباً فوق عجبي، وذلك أنَّه وضع رمزاً رياضيّاً أشبه بـــ(>)، وجعل له أكثر من وجهٍ فالمضموم وجهه يختلف عن جهة المنصوب، وعن المكسور، وعن السَّاكن، وكذلك المنصوب يختلف عن البقيَّة، وهكذا دواليك. والرَّأي الأوَّل جمود ورجوع لما تُجُوِّزَ قديماً، وقرَّت الكتابة على خلافه، وفيه عود لما انتهي منه، والرَّابع لم يسلم من الاستثناء، فَلِمَ التَّغيير إذن؟

لَمَّا أن كانت الكتابة وسيلة لا غاية، والعربيَّة وكتابتها هما عنوان حضارة لا لعبة قابلة للتَّطوير والتَّجديد، على أنَّها ليست بجامدة لا في قديم عهدها ولا في

حديث عصرها، وقد قرَّت أمورها قديماً، ونُظر فيها في العصر الحديث، وصدرت قرارات، واعتمدتها دول في الكتابة تعليماً وطباعة= فلا أرى أن يُزاد بالتَّجديد في الكتابة بعد أن مضى أكثر من قرنٍ على انتشار المطبوعات العربيَّة في البلاد العربيَّة، والاتيان بجديد ما هو إلَّا مخالفة؛ لأنَّه لا يُسلَّم له إذ إنَّه لا يسلم من أن يكون فيه استثناء، وإذا كان كذلك فلا داعي لهذا الجديد ذي الاستثناء خصوصاً إذا كان عملاً فرديّاً، فما هو بمفيدٍ إلَّا مخالفة ما عليه الكتابة، وسيكون مربكاً ومسيئاً إلى الكتابة أكثر منه نافعاً ومفيداً.

## المبحث الثَّالث: حديث التَّجديد وغلواؤه.

### المطلب الأوَّل: ميدان التَّجديد.

إنَّ ميدان التَّغيير والتَّجديد يَقْحُمه أهل النَّباهة لا حبّاً في التَّغيير، بل ذلك منهم رغبة في التَّحرير، ويكون ذلك رفعاً للإشكال ودفعاً للإلباس، وممَّن نحا نحواً في هذا وقحم هذا الأمر والتزمه تغييراً الشَّيخ حمد الجاسر -رحمة الله عليه- فقد دأب على رسم (هاؤلاء، وذالك) باستعادة الألف المسقطة منها[1]، ولم يترع عنه حسبما علمتُ عنه، كما صنع نحواً من ذلك أبو عبد الرَّحمن ابن عقيل الظَّاهريّ -أمتع الله بمهجته- غير أنَّه لم يلتزمه؛ إذ اندرج في كتابة مقالاتٍ متتابعاتٍ في وقتٍ سالفٍ انتهج فيها رسم الألف المتطرِّفة قائمة في أيِّ كلمة جاءت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، وكذلك التزم رسم الهمزة على ألفٍ على أيِّ حالٍ وردت من غير نظرٍ في ضبطها أمتوسطةً كانت أم متطرِّفة؟ فحالها عنده كالهمزة الابتدائيَّة[2]، غير أنَّه عدل عن ذلك، وتركه تينك الكتابتين، ومعدلته هذه لها سبب كما هو حال انتهاجه، وهو إمَّا لخلل وجده فيما كان ينتهجه من ذلك الرَّسم، وإمَّا لانعدام الثَّمرة.

وقد ذكرتُ الشَّيخَين مثالاً، والحكم سارٍ على مَن أخذ بمثل أخذهما، ونحا نحواً من فعلهما من أهل النَّباهة والعلم، مع اتِّفاق الأسباب أو مع اختلافهما، ولا أظنُّ الأسباب ستختلف، بل أكاد أجزم باتِّفاق الأسباب للَّذين يأخذون بمثل هذا

---

(1) انظر: من سوانح الذِّكريات: ١٠

(2) انظر مثالاً على ذلك: جريدة الجزيرة السُّعوديَّة، العدد (١٠٢٠١) بتاريخ: ٣/ ٥/ ١٤٢١هـ، بعنوان (حدِّث النَّاس بما يعقلون)، والعدد (١٠٥٠٢)، بتاريخ: ٩/ ٣/ ١٤٢٢هـ بعنوان (من الرَّسم الإملائيِّ إلى الزَّيَّات).

الأخذ، ويزيد الطِّين بِلَّةً إن كان للإغراب، أو للاحتفاء بذلك من قِبَلِ الأتراب، أو هو تجديد للتَّجديد.

وخصصت أهل النَّباهة والعلم لأنَّهم ينهجون هذا الأخذ بعلمٍ لا عن خطأ، وبتقدُّم عمرٍ لا بحدثان سنٍّ؛ أي: يفعلونه في حال نضجٍ علميٍّ وفكريٍّ وسنِّيٍّ، وبقصدٍ لا عن تقليدٍ مجرَّدٍ، أمَّا غيرهم فقد يقع في ذلك جهلاً خطأً منه لا عن قصدٍ أو عن تقليدٍ مجرَّدٍ بلا درك سببٍ، فذان ليسا داخلَين في حصيدة الحديث هنا، وليسا هما بمتقصَّدٍ للكلام عليهما ههنا.

والشَّيخان وإن نزعا إلى جديدٍ غير أنَّ له أصلاً غير شهيرٍ، فالجاسر نزع إلى أنَّ المكتوب يكون حسب المنطوق، وهذا أصلٌ من الأصول الكتابيَّة[1] لكن أيلتزم الشَّيخ ذلك في كتابة كلِّ كلمةٍ حسب منطوقها أم هنالك ما يُستثنى؟ فإن استُثنِي شيءٌ فلا ثمرة من تخصيص (هؤلاء وذلك) بهذا الالتزام، ولا فائدة في ذلك.

والشَّيخ ابن عقيلٍ له بهذا سلف إذ يُنسب ذلك لأبي عليٍّ الفارسيِّ فيما يخصُّ الألف المتطرِّفة بأن ترسم قائمة أبداً[2]، وأبو عليٍّ لم يلتزمه كتابةً لكنَّه ذكر حاقَّ القياس في رسم الألف أنَّها كما ترسم قائمةً حشواً كذلك هو حقُّها طرفاً أن ترسم قائمة[3]، وأمَّا التزام أبي عبد الرَّحمن في رسم الهمزة المتطرفة بألفٍ أبداً

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٣٢

(2) انظر: شرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور: ٢/ ٣٤٥، والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: ٢٠/ ٤٦٠، ٤٦٢، وكتاب الكُتَّاب: ٤١-٤٤، ٤٦

(3) انظر: الحلبيَّات: ٩٣-٩٦

فلعلَّه رام توحيداً لصور رسمها طلباً للاطِّراد، وهو بعدُ قولٌ ذكر الفرَّاءُ أنَّ عليه عملَ المتقدِّمين في زمنه[1].

وأمر الشَّيخَين -رحم الله الرَّاحل منهما وأمتع بالباقي منهما- كائن إلى اتِّباع لا إلى ابتداعٍ، ونزعة توحيدٍ، وإن خالفا المشهور الَّذي عليه العمل، وليس قولي هذا يدلُّ على أنَّ غيرهما أو مخالفهما قديماً وحديثاً جاهل، وأنَّ عملهما هو الصَّواب.

إنَّني لا أراهما راما استدراكاً على السَّابقين بما يوحي بالإغفال منهم، ويشي بوصم السَّابقين من العلماء والكاتبين بالجهالة أنَّهم لم يكونوا يأخذون بما أخذا به، بل الشَّيخان غير متَّفقَين على ذلك، فليس أحدهما يأخذ برسم الآخر، وكلٌّ واحدٍ منهما بسبيله.

وعمل الشَّيخَين هذا جديدٌ بالنَّظر لعصر العلماء السَّابقين غير أنَّه أصبح قديماً بالنَّظر لما استجدَّ من نوابت جديدة، فما زال جديد السِّنين يأتي بالجديد.

**المطلب الثَّاني: غلواء التَّجديد.**

إنَّ أمر التَّجديد حميدٌ لفظه قبيح إن أسيء صنعه، وكلُّ جديدٍ إن أسيء استعماله ضرَّ وما سرَّ، ومن الجديد القبيح ما بدا ظاهره حسنٌ غير أنَّه قبيح أثره، وذلك ما طرأ حديثاً من رسمٍ جديدٍ بدأ يسري وينتشر بين الخاصَّة، بل بلغ أن طُبعت به الكُتُب على وِفاق هذا الرَّسم الجديد، وإن كان لا ثمرة له إلَّا المخالفة لما شاع وذاع، وما بنيت عليه المؤلَّفات والكُتُب مذ ألفٍ عام أو يزيد، وجرت

---

[1] انظر: كتاب الخط: ٧٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٠/ ٥٣٢١، وهمع الهوامع للسُّيوطيِّ: ٦/ ٣٢٧

عليه المطابع مذ بزغ عصر الطِّباعة في المشرق العربيِّ مطلع القرن الثَّالث عشر الهجريِّ، وعليه بُنيت كُتُب الإملاء للمطابع وللتَّعليم في المدارس والمعاهد.

إنَّ ما أتحدَّث عنه قد لاحظتُه بدأ يتقحَّم ميادين الكتابة والطِّباعة، ووجدت تتابع القوم عليه، وهو الرَّغبة في محاكمة النَّثر محاكمة الشِّعر، ومعلوم أنَّ للشِّعر مجازاتٍ يتجاوز فيها، ويُباح له ما هو ممتنع في النَّثر، فالشِّعر بابة اضطرار والنَّثر مولجة اختيار، وإنَّ إلحاق السَّجع بالشِّعر، وضبطه بالسُّكون، وجعل السَّجعة كحرف الرَّويِّ تماماً لهو حادث جديدٌ[1]؛ وهو غير معتمدٍ على أصولٍ صنعة الكتابة، وهو وَهَمٌ سرى من سوء فهمٍ، وما ساروا عليه من هذا الأمر يتضعضع عند عراضه على الأصول، وأنَّه ليس قائماً على معتمدٍ عميدٍ، ولا على أصلٍ أصيلٍ، ولا لاذ بركن شديدٍ، لكنَّه قياس قيس، وهو معتمد على التَّشبيه لحرف السَّجعة بحرف الرَّويِّ بجامع الالتزام في كلٍّ، وهي لا تعدو أن تكون معالجة لظاهرة ظهرت في عصر ضعفٍ ثمَّ تلاشت تلك الظَّاهرة، وهذه الأحكام

---

[1] قيل في السَّجع: «هو تواطؤ الفاصلتين من النَّثر على حرف واحد، وهو معنى قول السَّكَّاكيِّ: الأسجاع في النَّثر كالقوافي في الشِّعر»[الإيضاح للقزوينيِّ: ٤٠٢] ، والسَّكاكيُّ قد ذكر المحسِّنات اللفظيَّة بدأ بالجناس وفصَّله، وعقيبه، ذكر السَّجع فقال ما نصُّه: «ومن جهات الحسن الأسجاع، وهي في النَّثر كما القوافي في الشِّعر، ومن جهاته الفواصل القرآنيَّة» [مفتاح العلوم: ٤٣١]، فهو لم يذكر الضَّبط، وإنَّما عنىٰ الكلمات والأحرف، فكما القصيدة تُراعَىٰ فيها القافية والرَّويِّ فكذلك السَّجعة هي من كلمة وحرف، يقول سعد الدِّين التَّفتازانيُّ موضِّحاً ذلك: «وذلك لأنَّ القافية لفظٌ في آخر البيت إمَّا الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها، أو غير ذلك على تفصيل المذاهب، وليست عبارةً عن تواطؤ الكلمتَين من أواخر الأبيات على حرف واحد»[شرح السَّعد: ٣/ ١٣٤]، ويلاحظ في قولهم عنايتهم بالتركيب لا بالضَّبط.

الكتابيَّة من آثار ذلك العصر الَّذي ظهرت فيه تلك الظَّاهرة[1]، وقد كثُرت في وقتهم أنواع الأسجاع، وأولعوا بالمحسِّنات اللفظيَّة، وتفنَّنوا فيها، وأصبحت هي الغاية والمقصد؛ أي: أصبحت الألفاظ لا المعاني هي المقصد، ويصدِّق ذلك من نظر في كُتب البلاغة يجدهم جعلوا للسَّجع أقساماً وأنواعاً[2]، وكذلك أمثلتها تحكي عصرها.

وما ورد من ذلك عند السَّكَّاكيِّ (٦٢٦هـ) في مفتاحه[3]، وتابعه شارحه وموضِّح قوله الخطيب القزوينيُّ (٧٣٩هـ)[4]، وهو ممَّا عدَّد القلقشنديُّ (٨٢١هـ)[5] في الصُّبح= هو بيان أنَّ السَّجع يُراعَىٰ فيه كلمة السَّجع وحرف السَّجعة، كما يُراعَىٰ في القصيدة القافية وحرف الرَّوي؛ أي: أنَّ أمرهم وكلامهم منصبٌّ على صنع التَّراكيب وعلى طريقة النُّطق بها، لا على الضَّبط بالشَّكل.

ومعلوم أنَّ آخر العصر العباسيِّ وعصر الدُّول المتتابعة هي عصور انتشار السَّجع وفشوِّه، والتزامه في الكتابة التزاماً متكلَّفاً؛ لذا تيسيراً على الكاتبين في ذلك العصر اعتُبِرَ ذلك في الكتابة، ونُسِجت له الأحكام باعتبار المقايسة والمعالجة للظَّاهرة الطَّارئة، ومثلها ذُكر ما له من أقسامٍ وأنواعٍ، لا باعتبار الأصول الكتابيَّة، وسترى أيُّها الفطن ذلك عند النَّزع في تقليب أمرها، والنَّظر في أصول الصَّنعة.

---

(١) مثل قول الخطيب القزوينيِّ: «واعلم أنَّ فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفاً عليها؛ لأنَّ الغرض أن يُزاوج بينها ولا يتمُّ ذلك إلَّا بالوقف». [الإيضاح: ٤٠٤]

(٢) انظر: الإيضاح للقزوينيِّ: ٤٠٣- ٤٠٦، والمفصَّل في علوم البلاغة العربيَّة؛ أد. عيسى عاكوب: ٦٤٦، وعلم البديع؛ أد. بسيوني فيُّود: ٢٥٢-٢٥٦

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٤٣١

(٤) انظر: الإيضاح: ٤٠٢

(٥) انظر: صبح الأعشى: ٢/ ٢٧٠

ومن نافلة القول أنَّ كثيراً من المحسِّنات البديعيَّة لم تكن معروفة عند العرب الأوائل زمن الفصاحة ووقت الاحتجاج لا في أشعارهم ولا في خطبهم ووصاياهم، وإنَّما اخترعت أو برزت في عصور لاحقة؛ أي: في عصور التَّجديد، وكثرت أنواعاً وأقساماً حينما أصبحت غرضاً وفنّاً يقصد لذاته، وتنافس على التَّفنُّن والاختراع لها ما بين المصنِّفين في البلاغة والمنشئين والشُّعراء، ودوِّنت تلك الأقسام والأنواع من الزُّخرف البديعيِّ اللفظيِّ والمعنويِّ في كتب البلاغة المصنَّفة وفي مدوَّناتها المختصرة والموعبة يدرسها الطُّلاب ويعتنون بها، ويلقفها أهل القلم وكَتَبَة دواوين الإنشاء إلى إشراقة العصر الحديث إذ بدأ أهل العصر الحديث عصر النَّهضة يتخفَّفون من ذلك، ويعودون إلى الأصول، ويغفلون الفروع والأنواع والانشغال بها.

وبعيداً عن مقيدي ذلك من المصنِّفين وعن أثر عصورهم فيهم، ميلاً إلى مناقشة ذلك بناءً على أنَّ للكتابة أصولاً، وأنَّها نضجت من قبل انتشار السَّجع والعناية بالمحسِّنات اللفظيَّة في الكتابة، وأنَّ تدوين الكتب كان قبل ذلك بقرون، وأنَّ التَّدوين وتأليف الكتب قد مضىٰ لها وعليها أجيالٌ تلو أجيالٍ تلقَّاها الطَّلبة، وعلَّمها العلماء، وانتسخها النُّسَّاخ، وتأدَّب بها الأدباء، وقرون فرطت على ذلك تلو قرون.

## المبحث الرَّابع: دعاوَى التَّجديد.

### المطلب الأوَّل: دعوَى التَّجديد في الكتابة والضَّبط.

ظهر أمر جديد في شأن ضبط طباعة الكتب، يرفع أصحابه عريضة التَّأصيل، وهذا الضَّبط الجديد لم يُعهد في الكتابة، وأراه يحثُّ الخُطا عجلاً يتسارع ليكون حاضراً في الطِّباعة والتَّعليم، ذلك هو ما ألمعتُ لها ذكراً من معاملة النَّثر معاملة الشِّعر، بحمل حرف السَّجعة على حرف الرَّويِّ، وأنَّ السَّجع في النَّثر كالقوافي في الشِّعر يُراعَىٰ فيه ما روعي فيها، ويستجاز له ما استجيز لها، وأوجبوا الوقف لزوماً على حرف السَّجعة من غير ما موجبٍ، وغالوا ففرَّعوا على ذلك بقطع همزة الوصل للكلمة الَّتي بعد حرف السَّجعة لأنَّه ابتدئ بها، في حين أنَّه بالنَّظر إلى الشِّعر لا يلزم الوقوف على حرف الرَّويِّ، ولا أن تقطع همزة الوصل إن ابتدأ البيت بها، كذلك التزموا ضبط حرف السَّجعة بالسُّكون.

وعند التَّأمُّل في هذا الصَّنيع يصدر النَّاظر فيه بقطعٍ أنَّ أمرهم ذلك صار من خلطٍ وقعوا فيه، وأمارة التَّداخل هذه يقع فيها الخاصَّة فضلاً عن العامَّة، والخلط هذا يكون بين المستوىٰ والأداء، الأداء هو الفرديِّ، والمستوىٰ هو لنظام اللغة، فالأداء الفرديُّ غيرُ نظام اللغة، ذلك أنَّ القواعد والضَّوابط توضع لبيان نظام اللغة، وأمَّا الفرد فله الخيار في الأداء إن رام سجع وإن لم يرد لم يسجع، كما أنَّه عند إلقاء الشِّعر له أن يغنِّي، وله أن ينثر نثراً، وله أن يصل البيت بالَّذي يليه أو يقف على كلِّ بيتٍ على حِدةٍ.

وأشرف منه قارئ القرآن حدراً أو ترتيلاً، وأخذه بالمقامات المختلفة، هذه كلُّها أداءات مختلفة، والنَّصُّ المقروء واحدٌ وضبطه واحد غير مختلفٍ، ولكنَّ

الأداء الفرديَّ مختلف؛ إذن يجب التَّفريق بين هذين المستويَين، وأنَّ قواعد الكتابة والشَّكل يراعَىٰ فيه نظام اللغة.

وعوداً على بَدءٍ إنَّ مَن أخذوا بالجديد من التزام ما لا يُلتزم قد خصَّصوا لحرف السَّجعة عدَّةَ خصائص= أوجبوا أن ترسم تاء التَّأنيث المتحركّة هاءً غير منقوطة، وأوجبوا ضبطها بالسُّكون دونما اعتبار ما يوجبه الإعراب لها من حكمٍ= فجاءت أحكامهم شكولاً، وكان عدم نقطهم مخالفاً، وظهر ضبطهم مختلاً، وهم في جميع ذلك مخالفون لأصول الكتابة العربيَّة في النَّقط والضَّبط.

وقد وقفت في ذلك على كُتبٍ صُفَّت وطُبعت على وِفاق هذا التَّجديد الجديد، وترتيبها بحسب أسبقيَّة الاطِّلاع عليها. وهي ما يأتي:

١- كتاب (العناية بتصريف النُّقاية) نُشر في (١٤٤٠هـ)، ولحقه بعدُ كتاب (مفاتح الإعراب) نُشر في (١٤٤٤هـ) كلاهما من تأليف أد. عبد المحسن العسكر، ونشرته دار ابن الجوزيِّ، وقد اعتمد رسم تاء التَّأنيث المتحركّة هاءً بلا نقطٍ إذا كانت سجعةً، وضبط المسجوع بالسُّكون[1]، غير أنَّه لم يقطع همزةَ الوصل المبتدأ بها بعد السَّجعة، وأنَّه يضبط أواخر السَّجَعات بالسُّكون حيناً، وحيناً يضبطها بما تستحقُّه من إعراب، وهذا عملٌ غريب.

٢- كتاب (شذا العرف في فن الصَّرف للحمَلاويِّ) بتحقيق: د. رضا علي عرفات، نُشر في العام ١٤٤٢هـ، حيث ضبط أواخر السَّجعات بالسُّكون مع نقطه تاء التَّأنيث إذا كانت واقعةً سجعةً، وذلك ظاهر من ضبط مقدِّمة الشَّذا.

---

[1] انظر: العناية: ٥، ٨، ومفاتح الإعراب: ٥

٣- كتاب (الدَّعوات والأذكار المأثورة عن النَّبيِّ المختار صلَّى الله عليه وسلَّم في اليوم والليلة؛ تصنيف: عبد الله بن عبد الرَّحمن السَّعد) "النُّسخة المختصرة" اختصره: أ. حسني أحمد حسَّانين المشرف العلميُّ لمركز رسوخ، نشر مركز رسوخ.

٤- كتاب (جزء في أحاديث ليلة النِّصف من شعبان؛ تصنيف: عبد الله بن عبد الرَّحمن السَّعد)[١] إشراف وعناية: أ. أحمد بن عبدالرَّزاق العنقريِّ وَ أ. حسني أحمد حسَّانين المشرف العلميُّ لمركز رسوخ، نشر مركز رسوخ.

الكتابان الثَّالث والرَّابع قد اعتمد محرِّرهما أ. حسني محرِّر مركز (رسوخ) الضَّبط بالسُّكون للسَّجعة، ورسم تاء التَّأنيث المتحرِّكة هاءً من غير نقطٍ مع ضبطها بالسُّكون إذا سجع بها، وزاد فوق ذلك أن اعتمد قطع همزة الوصل[٢]؛ أي: وضع رأس عين صغيرة فوق همزة الوصل، وذلك إذا ابتدأ بها بعد السَّجعة المسكَّنة ابتداعاً منه.

وقد قرَّر المحرِّر (حسَّانين) صنعه هذا وثبَّته بأن قيَّده كتابةً، وذكر أنَّ ناساً استشكلوا ضبطه ذلك في كتاب (الدَّعوات) لَمَّا أن ظهر، وجاء تقييده ذلك في مقدِّمة كتاب (الجزء) إذ جاءت في صفحاتٍ من ضمن ما سمَّاه مُقدِّمة المعتني، فكان ممَّا جاء فيها قوله: «**فمن المهمِّ أن يعلم طالب العلم أنَّ السَّجع مبنيٌّ على**

---

[١] هذا الكتاب جاء في (٢٢٥) صفحة بفهارسه، وقد صُنع له (١٥) فهرساً جاءت في (٤٥) صفحة، ولم يُذكر معها ثبت للمصادر والمراجع على كثرة ما فيه من توثيق وتخريج، وهذا غريب من قسمٍ علميٍّ بمركزٍ علميٍّ!

[٢] انظر: جزء في أحاديث النِّصف من شعبان: ١٦- ١٩

**تسكين الأواخر وقفاً ووصلاً نطقاً وخطّاً»**[1]، وقوله أيضاً: **«وعلى ذلك السَّجع في النَّثر حكمه حكم التَّقفية في الشِّعر»"**[2].

**قلتُ:** ما أَعْلَمَ به المحرِّرُ ههنا طالبَ العلم يفتقر إلى التَّأصيل خصوصاً قوله: **«وخطّاً»**، وهذا قول بلا حجَّةٍ حاجَّة، ولا عليه العمل، ولا له دليل ساطع، ولا هو معتمد على تعليلٍ ناهض، وهو لا يعدو أن يكون قياساً قاس فيه حرف السَّجع في النَّثر على حرف الرَّويِّ في النَّظم في أمر التَّسكين، والفرق شاهر ظاهر بين النَّظم والنَّثر، وشتَّان بين الاضطرار والاختيار، وغاية ما اعتمدوا عليه –فيما أحسب– هو قول الخطيب القزوينيِّ: «واعلم أنَّ فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفاً عليها؛ لأن الغرض أن يُزاوج بينها ولا يتمُّ ذلك إلَّا بالوقف»[3]، ومراده هنا لا يخرج من كونه أراد بيان النُّطق لا الضَّبط، بدليل ظاهر قوله، وبدليل ما استشهد فيه من آياتٍ، والآيات لا تسكَّن ضبطاً وإنما تسكَّن وقفاً، بل قبيل عبارته هذي ساق سورة العصر كاملةً شاهدةً على حُسن ما فيها منه[4].

**وأقول:** إنَّ ما جرىٰ عليه ناشرو هذه الكتب من هذه الطَّريقة في الضَّبط يُناقش على وِفاق الأصول أصول الكتابة وأصول النَّقط والضَّبط، وأكرِّر أنَّني لم أتتبَّع ذلك، و لم أستقرِ ما جرت طباعته من كُتُبٍ على وِفاق ذلك.

---

(1) جزء في أحاديث النِّصف من شعبان: ١٢

(2) السَّابق: ١٣

(3) الإيضاح: ٤٠٤

(4) انظر: الإيضاح: ٤٠٣

**مناقشة المسألة على وِفاق أصول الصَّنعة:**

وجه المناقشة هو عرض ما قيل ورغب فيه من هذا الجديد على وَفق ما عليه أصول الكتابة، مع عدم إغفال المقاصد كاطِّراد الحكم، وعدم الاستثناء أو الاقتصار في تطبيق أمر وترك الآخر وهو يشابهه أو هو منه؛ لأنَّه إن كان ثَمَّ استثناء فما صنع هذا المجدِّد شيئاً إذ القواعد السَّابقة فيها استثناءات، وكذا إذا اقتصر على وجهٍ في متابعة النَّثر الشِّعرَ دون وجه آخر فهذا تحكُّم مجرَّدٌ، وتخصيص بلا مخصِّص.

وقد جعلتُ أوجه أصول المناقشة ثمانيةً، هنَّ ما يأتي:

**التَّأصيل الأوَّل:** أنَّ الكتابة يُراعىٰ فيها الوقف لا الوصل[1]؛ لذا رسمت الكلمات المختومة بتاء التَّأنيث المتحرَّكة كـــ(شجرة وثمرة) هاءً عند من يقف عليها بالهاء، وتاءً مبسوطة عند من يقف عليها بالتَّاء، يقول ابن درستويه: «الهجاء وُضِع على الوقف، والنُّطق بكلِّ كلمة على حيالها»[2].

ومن ذلك أنَّ مَن يقف عليها بالهاء إذا ثُنِّيت الكلمة أو أضيفت إلى ضميرٍ متصل حينئذٍ يمتنع الوقف عليها؛ لذا رسمت تاء كقولك: شجرتان، وشجرتكم، كما أنَّ جمع المؤنَّث السَّالم لَمَّا وقف عليه بالتَّاء رسم آخره تاء مبسوطة، ومن يقف عليه بالهاء يرسمها هاءً.

---

(1) انظر: الخطُّ للزَّجَّاجيِّ: ٧٣، والاقتضاب لابن السِّيد: ٢/ ١٢٤، وشرح الشَّافية للجاربرديِّ: ٦٨٩، وهمع الهوامع للسُّيوطيِّ: ٦/ ٣٠٦، ٣٠٨

(2) كتاب الكتَّاب: ١٠١

ومثل ذلك يقال في رسم (زيد ورجل) منصوبَين على اللغة العالية[1]؛ إذ ترسمان بألفٍ لاحقةٍ للكلمة بدلاً من تنوين النَّصب سواء أكان ذلك في وسط الكلام أم في آخره؛ وذلك من أجل أنَّ من يقف عليها يقف بالألف، فروعي الوقف في الرَّسم؛ لأنَّ مراعاة الوقف هي الأصل في الكتابة، فكذا أمر كتابة (شجرة وثمرة) ترسم تاء مربوطة[2] أوَّل ترتيب الجملة وآخرها سجعة كانت أم لا.

وبناء على ذلك فصنيع هؤلاء فيما انتحوا من نزع النَّقط من التَّاء المربوطة لا معنى له؛ لأنَّه تحصيل حاصل، وتجريدها منه إلزام بما لا يلزم، بل هو التزام بما يخالف، إذ الكاتب الأوَّل قد بيَّن ذلك، وفرَّق بين ما يوقف عليه بالهاء وما يوقف عليه بالتَّاء؛ فرسم تاء التَّأنيث بصورتَين مربوطة ومبسوطة.

**التَّأصيل الثَّاني:** أنَّ الأصل في النَّقط والضَّبط هو مراعاة الوصل لا الوقف على عكس التَّأصيل السَّابق بالدَّليل السَّابق نفسه، قال ابن درستويه: «الشَّكل والنَّقط إنَّما وُضِعَا على الوصل»[3]، ويقول أبو عمرٍو الدَّانيِّ عن ضبط التَّنوين ما نصَّه: «إنَّه لَمَّا كان التَّنوين ملازماً للحركة متابعاً لها، غير منفكٍّ منها، ولا منفصل عنها في حال الوصل، ولا منفردٍ دونها في اللفظ يلزمه ما يلزمها من الثَّبات

---

(1) فيه لغة تُنسب إلى ربيعة ذكرها الأخفش أنَّهم يقفون على الاسم المنصوب المنوَّن بالتَّسكين، فحكمه عندهم كحكم المرفوع والمجرور. انظر: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ: ١٦/ ١١٤، وشرح الكافية الشَّافية لابن مالك: ٤/١٩٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب لرضيِّ الدِّين:٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، وارتشاف الضَّرَب لأبي حيَّان: ٢/ ٧٩٩

(2) هذه تسمية حديثة، وأختها تُسمَّىٰ التَّاء المفتوحة، أمَّا قديماً فتسمَّى التَّاء المضمومة، والأخرىٰ التَّاء المبسوطة.

(3) كتاب الكتَّاب: ١٠١

في الوصل، ويلحقه ما يلحقها من الحذف في الوقف، وكان النَّقط -كما قدَّمناه- موضوعاً على الوصل دون الوقف، بدليل تعريبهم أواخر الكلم، وتنوين المنوَّن منها»[1]، فالَّذي رسم تاء التَّأنيث مربوطة والأخرى مبسوطة قد وضع النَّقط والشَّكل مراعاة للوصل؛ لأنَّ من يقف سيسكِّن قطعاً، ومن وقف على التَّاء المربوطة وقف عليها بالهاء قطعاً، ومن عجبٍ أنَّ المحرِّر (حسَّانين) قد قرَّر هذا في حاشيةٍ ذكرها في الهامش على نصِّه السَّابق إذ قال: «أمَّا الحرف المحرَّك في النُّطق وصلاً فيقفون عليه بالسُّكون، لكنَّهم يضبطونه بالحركة **باعتبار الوصل**، كالكاف في (ربِّكَ)[2]، هذا[3] ما ذكروه من الفرق بين ما يضبط بالحركة وما يضبط بالسُّكون كتابةً من الحروف آخرَ الكلمة، ولم يذكروا في كُتُب الضَّبط والرَّسم غيره»[4]، وانظر كيف حاجَّ نفسه؟ وهو لم يشعُر.

**أقول** إنَّ الكاتب الأوَّل كان حكيماً؛ إذ راعَىٰ الحالَين الوقف في الرَّسم، والوصل في الضَّبط والنَّقط؛ أي: راعَىٰ حالَي الواقف والواصل؛ أي: راعَىٰ النُّطقَين فجمع صورة الهاء مع نقطتَي التَّاء، ولم يغفل شيئاً، وكان عمله عملاً تامّاً حكيماً عبقريّاً لم يغفل شيئاً، بخلاف مَن رسمه هاءً ومنع النَّقط وزاد إلزام ضبطه بالسُّكون، فجمع ثلاثةً كلُّها من أجل الوقف، أحدها أصيل واثنان دخيلان؛ فهما مخالفان لأصول النَّقط والضَّبط! ومثال آخر لإبداع الكاتب الأوَّل

---

(1) المحكم: ٦١

(2) كلمة من الآية ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النَّصر: ٣] فالحاء من (سَبِّحْ) مضبوطة بالسُّكون، والكاف من (ربِّكَ) مضبوطة بالفتحة.

(3) جاء اسم الإشارة مسبوقاً بالواو، ولا وجه لهذه الواو إلَّا بوجود (هو).

(4) جزء في أحاديث النِّصف من شعبان: ١٣، الحاشية: ١

ذلك حكمته في رسم كلمتَي (زيد، ورجل) منصوبتَين، فالألف للوقف، والفتحتان للوصل، فراعَىٰ النُّطقَين أيضاً.

ودوننا المصحف الشَّريف إذ ضبط المصحف ونقطه من أقدم الضَّبط والنَّقط المأثور الواصل إلينا، فلا تراه يترك الضَّبط والنَّقط لا في وسط الآيات ولا في فواصلها، وهذا المفصَّل والسُّور المكيَّة، أو هذا جزء (عمَّ) تأتي فواصله مراعىً فيها حرف واحد كحرف السَّجع، وقد روعيت الفواصل في النَّظم من حذف بعض المفاعيل كما في ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[1]؛ أي: وما قلاك[2].

ومع ذلك لم يراع ذلك نقطاً وضبطاً؛ إذ لا تجد في ذلك انعداماً للنَّقط ولا ضبطاً بالسُّكون، وقد جاءت في سورة الغاشية مثلاً كلمات في الفواصل مختومة بتاء التَّأنيث المربوطة، ولم يصنع ذلك فيها من عدم نقطها وتسكينها ولا قطعت همزة الوصل بعدها، بل لو كان الوقف في المصحف لازماً لا تجد الضَّبط بالإسكان، كما لا يسقط من الكلمة النَّقط إن كانت مستحقَّةً له وصلاً، وهذه آخر آية في المصحف ليس بعدها شيءٍ من كلام الله، ومع ذلك ضبطت على وِفاق ما يوجبه الوصل ولم تُسكَّن، وهي موقوف عليها قطعاً.

وقصَّة أبي الأسود الدُّؤلي مع كاتبه[3] حينما همَّ بضبط المصحف بنقط الإعراب أنَّه أمره أن ينظر إلى فيه، وكيف ينطق ليضبط، فهو يراعِي عند الضَّبط النُّطق، وكان الضَّبط يتوخَّىٰ فيه أواخر الكلم؛ لأنَّها هي محطُّ الإشكال ومنبت الغلط، وهي مبعثه لهذا العمل، وهي أَوَّل ما يقع فيه غلط القارئين.

---

(1) الضُّحىٰ: ٣

(2) انظر: الإيضاح للقزوينيِّ: ١١١

(3) انظر: مراتب النَّحويِّين لأبي الطَّيِّب: ٢٩، والمحكم للدَّاني: ٤، ٤٣، ٥٨، والطِّراز للتَّنسيِّ: ١٢

ودوننا ما يُورَد أواخر المصحف الشَّريف من إيرادٍ لعلامات الضَّبط فيه ومصطلحاته وبيانه، وما يُذكر فيها من سبب تركيب الفتحتين أو تواليهما أمارة فارقة للمظهر من الحروف والمدغم والمقلوب والمخفيِّ، وكذلك الأمر عينه مع الكسرتَين والضَّمَّتَين، وكلُّ ذلك مراعىً فيه الوصل لا الوقف.

ونقط المصحف وضبطه مقيسٌ يُراعىٰ ويتَّبع ويعلَّل له بخلاف رسم كلماته الَّذي لا يُتَّبع ولا ينقاس؛ لأنَّ النَّقط والضَّبط جديدان لاحقان بخطِّ المصحف ونقطه وضبطه من عهد أبي الأسود وتلامذته ومن بعدهم جاء الخليل بن أحمد بعلاماته[1] رحم الله الجميع.

والوقف معلوم بداهةً عربيَّةً أنَّه لا يبتدأ بساكن[2]، ولا يوقف على متحرِّك[3]، هذا هو الأصل في الوقف[4] إلَّا إذا كان حرف رويٍّ مطلقاً فتشبع الحركة فتكون مدّاً، فضبطه بالسُّكون على صنيع هؤلاء هو مخالف أصل الضَّبط، إذ تسكينهم من أجل الوقف هو من تحصيل الحاصل؛ إذ لا يوقف على متحرِّك.

**التَّأصيل الثَّالث:** أنَّ همزة الوصل جيء بها ابتداءً لمنع البَّدء بالسَّاكن فهي متحرِّكة وتسقط درجاً لفوت الحاجة إليها، وهم لَمَّا فرَّقوا بين الهمزتَين رسموا الوصل بلا قطعةٍ، ورسموا على همزة القطع قطعةً فوق ألفها، فأنت إذا أوجبت الوقوف على ما قبلها وابتدأت بها الكلام فأنت تَنطق بها قطعاً؛ لأنَّ هذا هو غرضها المجلوبة له، والمزيدة من أجله، والحاجة الموجبة لوضعها؛ ولذا وَضْعُ قطعةٍ

---

(1) انظر: مراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ: ٥١- ٥٥، وعلم الكتابة العربيَّة: ٨٢- ٩٦

(2) انظر: اللباب للعكبريِّ: ٢/ ١٩٦

(3) انظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك: ٢/ ٩٦٧

(4) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٢٩، والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: ٢٠/ ٣٧٤

على همزة الوصل لا داعي له حينئذٍ، بل هو مخالف لأصل كتابة كَلِم العربيَّة تفريقاً بين الهمزتَين.

وصنعُ ذلك من النَّاشر -فيما أظنُّ- هو من الاختلاط عنده، إذ هكذا يُقرأ صنيعه: أنَّه يعدُّ همزة الوصل صورةً مجرَّدة لا قيمة لها، فهي تسقط ابتداء ودرجاً؛ كواو (عمرٍو، وأولئك، وأولو)، والحقيقة أنَّ لها قيمةً نطقيَّة ابتداءً تزول درجاً، والغلط كما يُقال يجلب الغلط، وهذا من سوءة الغلط، فلمَّا أن غلط في ضبط تاء التَّأنيث غلط في قطع همزة الوصل بعدها، فهذا جلب هذا! وإلَّا فإنَّ لهمزة الوصل صورة وغرضاً وموضعاً تخالف همزة القطع، ولا يخلط بينهما، وهي أوَّل دروس باب الهمزة في كُتب الهجاء والإملاء، ولا تقطع همزة الوصل إلَّا في ضرورة شعر، أو انتقال الكلمة من نوعٍ إلى نوعٍ كالتَّسمية بفعل أمرٍ كمثل قولهم: (إصمت)[1].

**التَّأصيل الرَّابع: (مفاتشة حجاجيَّة)** يقال: وجدنا تخصيص ذلك في تاء التَّأنيث المتحرِّكة بحذف التَّاء وضبطها بالسُّكون، فما دليل هذا التَّخصيص الَّذي يجيز أنَّ لها حكماً في السَّجع كحكمها إذا كانت رويّاً؟ مع العلم أنَّ للشِّعر استجازات أخرى في الرَّسم كإطلاق القافية بحيث يتولَّد من حركة الرَّويِّ حرف مدٍّ؛ أي: حرف وصلٍ، وإن كانت الكلمة معربةً معرَّفة بـــ(ال) أو مبنيةً أو فعلاً كمثل: (العتابَ= العتابا/ ذلك= ذلكا/ ضرَبَ= ضَرَبَا)، ومثله مجيء هاء الضَّمير وصلاً، وقل غير هذا فيما يجيء من حروف القافية، أيجوز مثلها مع السَّجعة ومع حرف السَّجع؟

---

[1] انظر: المبهج لابن جنِّي: ١٣، والمفصَّل للزَّمخشريِّ: ٣٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ٧١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢/ ٣١٠

فإن كان الجواب (نعم) فما الدَّليل؟ وما الحجَّة والبرهان؟ وأين المثال؟ ومَن قال بذلك من أهل الأصول؟ ومَن يعمل بذلك ويأخذ به من أهل العلم؟ ومن كبار أساتذة التَّحقيق؟ وإن كان الجواب (لا)، وأنَّ القلب هاءً حكمٌ خاصٌّ بالتَّاء المتحرِّكة، وكذا ضبطها بالسُّكون، فيعود السُّؤال من جديد: ما دليل هذا التَّخصيص لهذا بهذا؟ إذ الإطلاق كالتَّسكين كلاهما واردان في الرَّويِّ فلمَ جاز في السَّجعة إلزام الضَّبط بالسُّكون وامتنع الإطلاق في حرف السَّجعة المحرَّك؟

وهذا الإمام المؤتسَى سيبويه لَمَّا ذكر الحذف؛ أي: حذف الياءات من آخر الكلم جعله لها جميعاً، وقد بوَّب باباً[1] في ذلك، وقد جاء فيه قوله: «وجميع ما يُحذف في الكلام وما يُختار فيه ألَّا يُحذفَ يحذفُ في الفواصل والقوافي»[2]، والملاحظ في ذلك كلِّه أنَّ ما ذُكِرَ مردُّه التَّركيب الكَلميُّ لا الضَّبط بالشَّكل.

**التَّأصيل الخامس:** أنَّ الوقف لا يكون إلَّا بالتَّسكين على الوجه الشَّائع والأكثر، والمطَّرد في جميع كلمات العربيَّة معربها ومبنيِّها، إذا تقرَّر هذا فشَكْله وضبطه بالسُّكون حينئذٍ يؤدِّي إلى معنىً غيرِ مرادٍ؛ إذ يشير إلى أنَّ الكلمة مبنيَّةٌ على السُّكون؛ لأنَّ الضَّبط حكم لأجل الوصل لا للوقف، وعلى ذلك يكون هذا الضَّبط بالسُّكون خلاف حقيقة الضَّبط؛ إذ هو مصادم لأصول الضَّبط المُبيِّنة لعلامات أحكام الكلمة إعراباً وبناء.

وأمر آخر مخصوص به هؤلاء ومَن يصحِّح ما أخذوا به لو كانت آخر كلمة في فقرة أو ختام كتاب بتاء مربوطة، وهذه الكلمة قطعاً حكمها الوقف إذ

---

(1) ترجمه بـــ«هذا باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات». [كتاب سيبويه (هارون): ٤/ ١٨٣]

(2) كتاب سيبويه (هارون): ٤/ ١٨٤- ١٨٥

لا شيء بعدها، فهي إذن موقوفٌ عليها لِزاماً؛ أيكتبها بهاءٍ ويضبطها بالسُّكون بحكم وجوب الوقف أم يضبطها بحركتها ويرسمها بالتَّاء بحكم أصل الضَّبط والنَّقط الَّذي يُراعىٰ فيه الوصل؟ لا أظنُّ أحداً منهم سيخالف الضَّبط بحكم قاعدة الأصل؛ لأنَّي لم أصادف أنَّهم خالفوا ذلك فيما اطَّلعتُ عليه من كتبهم المذكورة، والتزامهم حكم الأصل في هذه المسألة به يردُّون علىٰ أنفسهم في مخالفتهم إيَّاه في المسألة الأخرى مسألة السَّجع، وتعليلهم ذلك بحكم وجوب الوقف.

**التَّأصيل السَّادس:** أنَّ الاحتجاج بورود أحاديث وأدعيةٍ مرويَّة بالهاء(١)، وهي تاء تأنيث متحرِّكة ليس دليلاً على ذلك، ولا فيه حجَّة بأنَّ ذلك هو الوجه أو هو القياس، وليس هو بأصلٍ، وتخريجه هيِّن؛ إذ يخرَّج ذلك علىٰ أنَّ الرَّاوي ساق الحديث كما تحمَّله بالهاء؛ أي: أراد أن يحكيَه بمثل ما تلقَّاه سَمْعُه، وهم ممَّا يفعلون ذلك، وصنع المدوِّن ذلك حفاظاً علىٰ السَّماع والرِّواية، فهو قد حكىٰ الحديث كما سمعه وتلقَّاه، وكلُّ رواية فيها مخالفة في الضَّبط تجد لها رواية أخرى جاءت علىٰ وِفاق القياس، وتكون المقيسة منهما هي الشُّهرَىٰ.

وبعضهم إذا تلقَّىٰ الحديث مصحوباً بحركة جسديَّة كإشارة بإصبع أو تشبيك بين أصابع يديه صنع ذلك عند أدائه الحديث، وهذا من أمانة النَّقل والمحافظة عليه، فالمحكيُّ يُنقل كما حُكي؛ لذا تجد أهل الحديث اختلفوا في أداء

---

(١) من مثل حديث ابن عبَّاس في رقية النَّبيِّ للحسنين: «أعوذ بكلمات الله التَّامَّة، من كلِّ شيطانٍ وهامَّة، ومن كلِّ عينٍ لامَّة». انظر: صحيح البخاريِّ: ٥/ ١٢٣٣، "كتاب الأنبياء" برقم (٣١٩١)، قال القسطَّلانيُّ في شرحه للصَّحيح: إنَّ الرُّقية رويت بالتَّاء والهاء. انظر: إرشاد السَّاري: ٧/ ٣٠٤ برقم (٣٣٧١).

الحديث بلفظه كما تُلقي إذا تلقاه وكان فيه لحنٌ[1]، والمقدَّم أن ليس للرَّاوي التَّصرُّف بتعديل الحديث[2]، وهذا له حديث عندهم يطول، على أنَّ للرِّوايات جميعها الواردة بالهاء روايات أخرى بالتَّاء على ما يؤدِّيه القياس وتوجبه الأصول، وكذلك روايات الأحاديث الَّتي جاء فيها لحن لها روايات أخرىٰ من دون لحنٍ.

**التَّأصيل السَّابع:** أنَّ الوارد من إشارة أو عبارة في كتب المتقدِّمين من ضبط للسَّجع بما يجوز للشِّعر= مفهومه ليس أنَّ أمر السَّجع كالشِّعر، ولا الإلزام بالتزام ذلك، وإنَّما أمره أنَّه مخرَجٌ لما ورد فهو كالعلَّة القاصرة، وفيه ضبطٌ لمن رام حكاية النَّصِّ كما سمعه، وليس واجباً ولازماً؛ أي: ليس حكماً مستحكماً مستديماً للنَّثر أن يعامل معاملة الشِّعر= هذه دقَّة يجب التَّنبُّه لها عند النَّظر، وإنَّما حاله كحال رعاية الفواصل الَّتي يخرَّج عليها ما جاء في الذِّكر الحكيم كمثل: ﴿الرَّسُولَا﴾ [3]، ﴿السَّبِيلَا﴾[4]، ﴿ سَلَاسِلَ ﴾ [5]، ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ﴾[6]، ولذا تجد ذكر السَّجع مرتدفاً بذكر رعاية الفواصل بخلاف الشِّعر الَّذي يُنصُّ عليه نصّاً أنَّ ذلك من خصائصه بلا امتراء حكماً مستحكماً بالعلَّة المطَّردة.

ولذا ما جاء منه في السَّجع يخرَّج على ذلك كما هي الحال في الآيات؛ أي: يخرَّج عليه ما ورد لا أن يبتدع منه ما لم يرد، وكذلك كلام السَّكاكيِّ ومن

---

(1) انظر: مقدَّمة ابن الصَّلاح: ٢٣٨-٢٤٠، والمحدِّث الفاصل للرَّامهرمزيِّ: ٥٢٧-٥٢٨، والحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ، د. فجَّال: ٨٨- ٩٨

(2) انظر: مقدَّمة ابن الصَّلاح: ٣٣٩

(3) الأحزاب: ٦٦

(4) الأحزاب: ٦٧

(5) الإنسان: ٤

(6) سورة الإنسان.

اقتفاه كالخطيب القزوينيِّ وما جمَّعه القلقشنديُّ فيه ما قدَّمته من أنَّه معالجة لما ذاع وشاع في عصر السَّكَّاكيِّ وما تلاه من أعصرٍ من الإيغال في التَّساجع وتكلُّف ذلك حتَّى أصبح للسَّجع أنواع وصور، والتزامات في سكِّ الجملة السَّجعيَّة بما يشبه أنواع القوافي وينشد ألقابها، وما ذكروه من التَّسكين لا يعدو أن يكون بياناً للنُّطق لا ضبطاً للشَّكل؛ لأنَّ الضَّبط بالشَّكل يُراعَىٰ فيه الوصل لا الوقف.

والنَّظر في مثل ذلك قبولاً وردّاً يكون إلى قوَّة الاعتماد على الأصول والاعتداد بها لا إلى أنَّ فلاناً قاله أو ذكره في كتابه، بل يكون التَّسليم إلىٰ الحجَّة والدَّليل وصواب التَّعليل، وصحَّة الاعتبار، فقد جاء مثلاً عند بعض مَن تقدَّم قطع همزة (البتَّة)[1]، وهو قطع بلا حجَّة، وربَّما هو فهمٌ نَجَمَ من وهمٍ[2].

وقد جاء عند المـــتأخِّرين المعاصرين أيضاً لزوم قطع همزة (يوم الاثنين)[3] والقطع بالقطع قول بلا حجَّة[4]، بل بعض المتخصِّصين قطع همزة (ابتسام، وانتصار) علَمين[5]، وقد دوِّن هذا الحكم في كتب الإملاء، وهو يُدرَّس في مجالس

---

(1) انظر: استدراك الفلتة على من قطع بقطع همزة البتة؛ للشَّيخ: أحمد المأمون البلغيثيِّ، وانظر كذلك: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٦٩، المسألة ١٧

(2) انظر: مقال أد. إبراهيم الشَّمسان، عنوانه (همزة البتَّة بين اللفظ والخطِّ)، كتبه في مجلَّة "الجزيرة الثَّقافيَّة" الأسبوعيَّة الَّتي تصدر من جريدة الجزيرة السُّعوديَّة، العدد (١٧٩١٩) بتاريخ: ٢٥ / ٥/ ١٤٤٣هـــ= ٢٨/ ١/ ٢٠٢٢م.

(3) انظر: المطالع النَّصريَّة: ١/ ٣٠٠، وكتاب الإملاء لحسين والي: ٥٤، والنَّحو الوافي: ١/ ٣٠٦

(4) انظر بحثاً عنوانه: أثر التَّسمية في همزة الوصل؛ أد. عبدالرَّزاق بن فرَّاج الصَّاعديُّ، نُشِر في مجلَّة الدراسات اللغويَّة، ج ٢٠، ع ٤، ص: ٢٦١- ٢٦٦

(5) انظر: النَّحو الوافي لعباس حسن: ٤/ ٣٨، وموسوعة قواعد الكتابة العربيَّة: ١/ ١١٢

التَّعليم، ذلك كلُّه جاء قياساً على قطع (همزة الاثنين)، الَّذي هو أصلاً بلا حجَّة قويمة[١]، ومثله ما ههنا من ضبط آخر السَّجعة بالسُّكون.

**التَّأصيل الثَّامن:** أنَّ الشِّعر أمره مضيَّق لذا استجيز فيه ما لا يستجاز في مماثله إذا كان نثراً، لذا ظهرت في مصنَّفات النَّحويَّين ما يختصُّ بالشِّعر[٢]، وبلغة الشَّعر[٣] يقول أبو سعيد السِّيرافي: «اعلم أنَّ الشِّعر لَمَّا كان كلاماً موزوناً ... استجيز له لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلَّم فيه لاحناً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطَّرحاً ولم يدخل في ضرورة الشِّعر»[٤]، وقد صنِّفت كتب باسم الضَّرورة الشِّعريَّة والضَّرائر[٥]، وللشِّعر منزلة خاصَّة وسمة سامية[٦]، وللشُّعراء رتبة عالية عند العرب[٧]، وله رواة ومعتنون به[٨]، وهو يرد عند العلماء في علومٍ شتَّى[٩]، بل النَّظم أحد المسلَكين اللذَين تُضبط بهما العلوم.

---

(١) انظر: أثر التَّسمية بهمزة الوصل: ٢٨٦، وفيه ذكر من قال بذلك، وأحال إلى كتبهم.

(٢) انظر: كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٢٦

(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣١، ٣٨، ٤٨، وشرح قطر النَّدى: ١٦٩، والضَّرورة في كتاب أوضح المسالك: ١٦١-١٦٣

(٤) شرح كتاب سيبويه (ط المصريَّة): ١/ ٩٥-٩٦

(٥) انظر مثلاً: الضَّرورة الشِّعريَّة للسِّيرافيِّ، وضرائر الشِّعر لابن عصفور، والضَّرائر للألوسيِّ.

(٦) انظر: الإتقان للسُّيوطيِّ: ٣/ ٨٤٧ – ٨٤٨، ومراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ: ٢٢٦

(٧) انظر: العمدة لابن رشيق: ١/ ١٩- ٢٧، ٤٠، ٦٥

(٨) انظر: مراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ: ٢٢٦

(٩) انظر مثلاً: الإتقان للسُّيوطيِّ: ٣/ ٨٤٩ -٩٠١ حيث ذكر فيها سؤالات ابن الأزرق، وانظر أيضاً: شواهد التَّفسير عند ابن عباس في مسائل ابن الأزرق: ١٩٣- ٢٣٧، وقد جاء فيه

إذن؛ فللشِّعر من المنزلة ما هو غير مجهول، ومدار الشِّعر علىٰ الضَّيق والاضطرار بخلاف النَّثر إذ مدرجته على السَّعة والاختيار، ولذا لا يحمل الموسَّع على المضيَّق، فذلك خلاف الأصول.

فصلان عنواناهما: (الفصل الثَّاني: مجالات الاستشهاد بالشَّواهد)، و(الفصل الثَّالث: اعتناء العلماء بجمع الشَّواهد ودراستها ونقدها).

**المطلب الثَّاني: دعوى التَّجديد في الرَّسم والإملاء.**

من هذه المستجدَّات محاولة التَّجديد في رسم كلماتٍ بهيئة جديدة ادعاءً أنَّ لذلك أصلاً يُصمَد إليه، وأنَّهم يرومون التَّعديل عليها للعدول إليه، أو هو نبش لقولٍ مرغوب عنه مهجورٍ يقصده هذا المجدِّد راغباً في استحيائه، وهذا من العمل غير الرَّشيد، ومن الرَّأي غير السَّديد؛ لأنَّ ضرر هذا التَّجديد بإحياء هذا الموات أكثر من نفعه، وفيه إساءةٌ لتراث مخطوط ومطبوعٍ.

**عرض مسائل من هذه القضيَّة والتَّعليق عليها:**

١- كتابة (لكن/ لكنَّ، وهذا، هذه) بالألف (لاكن/ لاكنَّ، ها ذا، هاذ هي) باستجلاب الحرف السَّاقط.

**التَّعليق:** هذا وإن كان عماده على أصلٍ، غير أنَّه غاب عنه مقصد من مقاصد الكتابة؛ وهو عدم القطيعة بين الحاضر والماضي، ولا ضرر من عدم وجود الألف إطلاقاً، ثُمَّ إنَّ كتابة (لكن/ لكنَّ) بالصُّورة الأولى أقرب إلى كونه حرفاً لقلَّة أحرفه من كتابته بالصُّورة الثَّانية (لاكن/ لاكنَّ)، الَّتي تُظهر فيها الكلمة كلمتين (لا)، (كن)، وستقرأ اسم فاعل من الفعل (لَكَنَ)، وقل مثل ذلك في اسم الإشارة (هذا) تصبح كلمتين(ها) (ذا)، و(هذهِ) تصبح= (هاذ) و(هي)، والطُّلاب يدرسون في مدارسهم، والمتعلِّمون غير المتخصِّصين يتعلَّمون أنَّ (هذا، هذه) اسمان للإشارة، ولا يفصَّل لهم أنَّ (ها) حرف تنبيه، وفي تبنِّي فصلها بأنَّ اسم الإشارة هو (هاذا، هاذهي) إرباك لا يخفىٰ، وتشويش لدى النَّاشئة، وعند من يتعلَّم من غير المتخصِّص كذلك، وهذا أمر لا يخفىٰ ضرره، والضَّرر مدفوع.

والمنبغىٰ أن يبقىٰ ما كان كما كان، وبه يتعلَّم النَّاشئة ومبتدئ التَّعليم وغير المتخصِّص، وإذا ازداد أحدهم علماً علم أصل تكوين اسم الإشارة، واستوعبه و لم يحدث له تشويشاً لكونه قد أصبح مؤصَّلاً، وأمَّا غير المتخصِّص ومثله المبتدئ فلا يضيره ألَّا يعلمَ أنَّ في اسم الإشارة حرفَ تنبيهٍ، ولا يغفل أيضاً أنَّها جميعاً مبنيَّات، والمبنيُّ جامدٌ.

وسؤال وارد: هل سيطْرِد هذا الأصوليُّ المجدِّد حكمَه فيفكَّ الحرف المشدَّد؟ أي: أيفكُّ الإدغام في أمثال: (علَّم، وسلَّم، وشدَّ، ومدَّ، وإنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، والَّذي، والَّذين) كما هو في المفكوك لفظاً المدغم نطقاً في قولك: (مَن يقول) = أسيتَّبع المجدِّد النُّطق ويدغم (منْ يقول)، فيكتبها كما تُنطَقُ (ميَّقول)؟ أم تُراه يفكُّ كلَّ حرف مشدَّد بحرفين ليستخرج المدغم ويستجلبه؟ ويلزمه استجلاب ذلك في جميع الكلمات الَّتي سقط منها حرف أو أدغم حرف بآخر، وأجلُّها اسم الجلالة (الله)، وإلَّا فهو تحكُّمٌ بلا حكم، فإن هو قد استثنىٰ شيئاً فالكاتب الأوَّل سبقه فاستثنىٰ، فأصبح عمل المجدِّد بلا جديدٍ، وتجديده في بعضٍ وترك الآخر تخصيص بلا مخصِّص، وهو أشبه بالعبث.

٢- كتابة (هؤلاء وأولئك، وعمرو) بإسقاط الواو (هأُلاء وأُلئك، وعَمر).

**التَّعليق:** هذا خلاف السَّابق، ذاك استجلاب وذا إسقاط، والملاحظ في رسمه (هألاء) أنَّه لم يستجلب ما سقط من أحرف الكلمة، بناء على أنَّ المكتوب يوافق المنطوق، ولو استجلبها لكتبه (ها ألاء/ هاؤلاء)، ففيه ما في سابقه من المفاتشة عن المقصود، والقطيعة عن الموروث.

٣- استعمال (أنتِ، لكِ، عليكِ، فيكِ، كتابكِ) بالياء (أنتي، لكي، عليكي، فيكي، كتابكي)؛ أي: بإشباع كسرة تاء الضَّمير المنفصل

لتتولَّد الياء، وذلك تمييزاً لها من كتابة مخاطبة المذكَّر، وأنَّها مثل ما تفرِّق بين (هو) و(هي).

**التَّعليق:** هذا مخالف للأصول؛ لأنَّ الكتابة مبناها على الوقف، وهكذا وقفت العرب بلا إشباعٍ، وعلى ذلك جاء الضَّبط مراعىٰ فيه الوصل، والأمر مبناه على الأصول لا علىٰ التَّشهِّي والرَّغائب، وإلَّا حتَّىٰ صيغة المذكر تُشبع فتحتها فتتولد ألف فيقال:(أنتا، وعليكا، وكتابكا)، وهذا عبثٌ، والياء مثلها.

٤- كتابة أمثال (لُؤي، فؤاد، يؤمن، سيِّئة، يُسيء، تكافؤ، جاء) يرسمها على ألفٍ مطلقاً هكذا (لُأي، فُأَاد/ فُآد، يُأْمِن، سيِّأة، يُسِيأُ، تكافُأُ، وجاأَ).

**التَّعليق:** ههنا اعتبرت الهمزة المتطرِّفة والمتوسِّطة مثل الابتدائية؛ أي: ما كان حشواً وطرفاً كأنَّه وقع أولاً؛ فيرسمها بألف، وهذا مذهب قديم قد بلي قديماً، وقد ذكره الفرَّاء[1]، وأنَّه قد صُدِف عنه قديماً قدم الكتابة العربيَّة في عصرها الأوَّل، وهو معدود من ابتدائيَّة التَّدوين وبَدائيَّته، وقد انصرِف عن هذا الرَّسم قديماً، وهو بشع كما يظهر، وقد صدف عنه المتقدِّمون في عصر بدء التَّدوين والكتابة والتَّصنيف، فلم إحياؤه؟! وما فائدة نشره؟

وقد أجملتُ ذكراً أوَّل قولي من وجوب تحرير الغاية والعناية بالمقصد من حمدِ استرجاءِ الثَّمرة العائدة بالفائدة، ووضَّحت آنفاً من فوارد الفورات، وعلائم التَّجديد، ولا أريد أن أوسِّع الأمر للكلام على جلِّ مظاهر التَّجديد، القائم على تبديد المأثور، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، ففيما ذكرتُه شواهد ومشاهد.

---

[1] انظر: كتاب الخط: ٧٥

**المطلب الثَّالث: دعوى إشاعة بعض اللغات المرغوب عنها.**

وممَّا له عُلقة بما سلف في القضيَّة الأولىٰ والثَّانية، وله صلة بحديثهما، وهو معدود من فورات الكتابة أيضاً، ومن رغبات التَّجديد وحليته أن يُعمد إلى ما سمَّاه الأسلافُ أهلُ التَّقعيد اللغةَ الضَّعيفة غير المطَّردة؛ أي: الَّتي لم تشتهر فلم تشع على الألسنة، وإنَّما هي لغة الحيِّ الواحد دون سائر العرب، وهي تخالف اللغة العالية الشَّائعة الذَّائعة على جميع ألسنة العرب، فيأتي هذا المجدِّد ينبشها ويستعملها، وربَّما تداعَىٰ لها مريدوه إن كان ذا شأنٍ عندهم.

وقد اندرج في ذلك بعض أُهيل هذا العصر من الأساتيذ المحدثين من أهل الأدب والثَّقافة اللغويَّة، بل زاد الأمر عن حدِّه، وصدر من متخصِّصين لغويِّين ولسانيِّين، ولم يتفطَّنوا أنَّ قروناً مضت وأجيالاً تعاقبت تلو أجيالٍ من علماء العربيَّة وأساطينها قد علموا ذلك فلم يستعملوه في لسانهم إبَّان تعليمهم، ولا رقشوه ببنانهم في تبيانهم، غير أنَّهم ذكروه لَمَّا أن ذكروا اللغات عن العرب، ووصموه بما وصمه من رواه عن العرب بالقليل أو بالضَّعيف أو بالمرذول، أفلا يجعلنا ذلك نقف تأمُّلاً لصنيعهم مع عدم جهلهم بما نحن فرحون به من تجديدٍ.

**عرض مفاريد هذه القضيَّة مع التَّعليق عليها:**

وهذا النَّوع من التَّجديد انتشرت له أمثلة، تُشاع هنا وهناك، وتتلقَّف من كلِّ مهوٍ بها، يأخذها نادرةً اللُّقْفة من اللُّقَفَة، وهذا أوان إيراد ما أجملتُ عنها، من ذلك:

١- استبدال بكسرة الضَّمير المتَّصل ياءً، أعني تاء المخاطبة مع الفعل الماضي (ضربتيه، علمتيه) للأنثى بدلاً من (ضربتِه، علمتِه).

**التَّعليق:** هذا من البحث عمَّا هو غير مطَّردٍ، وعدم اطِّراده كافٍ في منعه، ومحاولة بثِّه ونشره بأنَّه وارد عن العرب، هو كذلك ممَّا استجدَّ نشره من المستحدثات؛ إذ لا ثمرة نضيجة لهذا الصَّنيع، وربما ساء فأحدث بلبلةً وإلباساً، ومعلوم أنَّ دفع الإلباس من مقاصد العربيَّة الكبرى فكيف استجلابه؟! والقواعد تدوَّن على ما اطَّردَ لا ما اختصَّ، فما اختصَّ به حيٌّ يبقىٰ مختصّاً.

ثُمَّ هل لنا مثلاً في قولنا: (ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ) أن نكتبها (ضربتو، وضربتا، وضربتي)؟ إن كان الجواب: نعم؛ فما الدَّاعي؟ وما الغرض؟ وما الثَّمرة؟ وما الأصل المعتمد عليه؟ وإن كان لا؛ فلماذا تخصَّص التَّاء المكسورة دون المضمومة والمفتوحة، وتُشبَع، وتُرسَم ياءً؟!

٢- إلزام المثنَّى الألف؛ أي: لغة القصر.

**التَّعليق:** المبتدئ بتعلُّم العربيَّة يُعلَّم اللغة العالية، وإذا مرن لسانه وقلمه على ذلك، وتشرَّب اللغة العالية، له أن يتوسَّع في البحث فيجد تلك اللغة لغةً من لغاته، وليس من الحكمة إبلاغ المبتدئ أوَّل أمره وريعان طلبه بذلك؛ لأنَّه سيضطرب أمره حينئذٍ، فيتيه ولا يحكم لغته ولا يضبطها، كما أنَّ في هذا

إلباساً لا يخفىٰ علىٰ المعلِّم والمتعلِّم خصوصاً، وعلى الحياة العلميَّة عموماً، فهو غير حميد العاقبة لعامَّة النَّاس لما فيه من التَّشويش.

٣- إشاعة أنَّ في جمع المذكَّر السَّالم لغاتٍ، وأنَّك مخيَّر في استعمال أيٍّ منها، كـــمثال (هارونَ، وزيتون، وغسلينٍ، وزيدونَ).

**التَّعليق:** في الحقيقة أنَّ ذلك وهمٌ سرىٰ من المجيز لا المجاز، لأنَّ ذلك يجوز في المسمَّىٰ بالجمع لا في الجمع عينه ولا في الملحق به[١]، فالملحق بالجمع يأخذ حكم جمع السَّلامة المذكَّر ويعرب بالحروف، وأمَّا باب (سنين) خصوصاً ممَّا حُذفت لامه وعوِّض منها تاءً فجائز أن يورَد على مثال (غسلينٍ) فحسب[٢]، فاجتمع في هذا حكم هذا المجدِّد الخطأ والخطل.

**إلماعة ما قبل الخاتمة:**

ههنا أمر ذو بالٍ هو ألَّا يظنَّنَّ ظانٌّ أنَّ العلماء السَّابقين قد غفلوا عن ذلك، وما علموا أنَّ هذه الكلمة فيها مخالفة وأنَّ في ذلك حرفاً زائداً وفي الأخرى حرفاً ساقطاً، فهم قد علموا ذلك يقيناً، ونصُّوا على ذلك تقييداً، فلم يكن عليهم التَّغيير عسيراً، والتزام كتابة ما ينطق، واستبعاد ما لا يُنطق، وهم أئمَّة يقتدىٰ بهم، وذلك كائن من بدهيَّات علمهم، وليس يخفىٰ عليهم، لكنَّهم آثروا الاتِّباع، وأبوا التَّغيير والابتداع مع يسره، ولا أظنُّ ذلك إلَّا لشناعة أثره، فهم قد تركوا الأمر علىٰ ما هو عليه مع شدَّة الحرص والعناية بالعربيَّة وخدمتها، فليُدْرَك ذلك ولا يُغْفَلَنَّ عنه.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشَّافية: ١/ ١٩٦- ١٩٩، ومنهج السَّالك لأبي حيَّان: ١/ ٧١

(٢) انظر: شرح التَّسهيل: ١/ ٥٨، والتَّذييل والتَّكميل: ١/ ٣٣٠، ومنهج السَّالك: ١/ ٦٩

بل الحقُّ أن يُبحثَ عن سبب صدوفهم عن ذلك مع إمكانهم، وقد تعاقبت منهم أجيالٌ منهم تلو أجيال، ومرَّت قرون بعدها قرون، وفيهم مَن هم أئمَّة في زمنهم من غير منازع، وليس ذلك منهم من ذهول عن حقيقة هذه الكلمات ليلزمنا أن نؤاخذهم عليها، ولا هو منهم إغفال قد فاتهم دَرْكه لنسرع باستدراكه عليهم.

ونحن بهذا التَّجديد كأنَّنا نستدرك على المتقدِّمين الَّذين تعلَّمنا أصول الكتابة منهم، وأدركنا ما شذَّ من كلماتٍ من كتبهم أيضاً، وكأنَّنا كذلك نتلاوم من أنَّهم ثبتوا على مخالفات هذه الكلمات دهوراً وأحقاباً، وهذا غير حسن منا في حقِّهم، ولا ينبغي ذلك منَّا لهم، إذ نحن من فضلهم، وثمرة من ثمرات علمهم.

**********

## الخاتمة

**وخلاصة حديث ما سبق في القضايا والمسائل بعد المناقشة والمعالجة والتَّعليق أجمله فيما يأتي:**

١- ألَّا يظنَّ ظانٌّ أنَّ علماء العربيَّة السَّابقين قد غفلوا عن معرفة الكلمات وما فيها من حذف أو ما فيها من زيادة، فما عدَّلُوا ذلك.

٢- المباينة والمفارقة بين الأداء الفرديِّ ونظام اللغة، فالضَّبط والكتابة يراعَىٰ فيها نظام اللغة.

٣- أنَّ رسم المجدِّدين تاء التَّأنيث هاءً هو تحصيلٌ لحاصلٍ؛ إذ هي أصلاً مرسومة بهاء وقفاً، منقوطة وصلاً.

٤- أنَّ رسم همزة الوصل كرسم همزة القطع مخالف لما قرَّروه، وأصَّلوه، وفصَّلوه، وإنَّما ذلك يحصل بالشِّعر ضرورة وزنيَّة.

٥- أنَّ ضبط المجدِّدين لآخر الكلمة بالسُّكون مخالف للأصول؛ لأنَّ الضَّبط يراعَىٰ فيه الوصل لا الوقف، وهم عكسوا ذلك فراعوا الوقف لا الوصل.

٦- أنَّ إسقاط المجدِّدين النَّقط من تاء التَّأنيث المربوطة، ورسمها هاءً مخالف للأصول؛ لأنَّ النَّقط يُراعَىٰ فيه الوصل لا الوقف، وهم عكسوا ذلك فراعوا الوقف لا الوصل.

٧- أنَّ اختيار المجدِّدين خصيصة واحدة من خصائص الشِّعر -وهي تسكين الأواخر ضبطاً فحسب- وإلزامها النَّثر بحجَّة السَّجع تخصيصٌ بلا مخصِّص، وهو مخالف لأصول الكتابة.

٨- أنَّ الوقف أصلاً يكون بالتَّسكين، وضبط الكلمة بذلك يدلُّ علىٰ البناء علىٰ السُّكون، وهذا مخالف لحقيقة حكم الكلمة إعراباً وبناءً، ومخالف أيضاً لأصول الضَّبط في العربيَّة.

٩- أنَّ القاعدة اللغويّة الشَّهيرة "أنَّه في العربيَّة لا يبتدأ بساكن ولا يوقف على متحرِّك" = هي مغنية عن الضَّبط بالسُّكون لأجل الوقف، مع ما فيه من مخالفة ودلالة غير مرادةٍ كما ذكرها آنفاً.

١٠- أنَّ ما ورد من روايات في بعض الأحاديث من ضبطٍ بالهاء من غير نقطٍ هو من النَّقل كما سُمع؛ أي: حكاية حالٍ، فأدَّاها الرَّاوي كما تحمَّلها، ولذا كلُّ رواية بالهاء جاءت لها رواية أخرىٰ منقوطة، والمنقوطة أشهر الرِّوايتَين، فكان عدم النَّقط له سببٌ، وقد سلف ذكره، لا أنَّه هو الأصل ليحتكم إليه، ويُستدلُّ به.

١١- أنَّ ما ورد متقدِّماً من إشارة إلى ذلك هو وجه لمن أراد الحكاية، وهو باب في التَّخريج للوارد، كما قيل مثل ذلك في رعاية الفاصلة.

١٢- أنَّ ما ورد عند المتأخِّرين من أنواع وأقسام للسَّجع وكذا المحسنات اللفظيَّة إن هو إلَّا صدىٰ لما هو فاشٍ في عصرهم، ومعالجة لظاهرة عندهم من فشُّو السَّجع والتَّساجع في كتاباتهم، وهو من حرصهم على ضبط الكتابة في زمنهم.

١٣- أنَّ المراد من قولهم: "الأسجاع كالقوافي" النُّطق والأداء، لا الضَّبط ولا الكتابة.

١٤- أنَّه لم يكن عسيراً على العلماء المتقدِّمين التَّغيير بالتزام كتابة ما ينطق، ولا استبعاد ما لا ينطق؛ إذ كان هذا معلوماً لديهم، وليس بخفيٍّ عليهم.

١٥- أنَّ العلماء الأسلاف قد آثروا الاتِّباع وأبوا التَّغيير مع يسره، ولا أظنُّ ذلك إلَّا لشناعة أثره، فهم قد تركوا الأمر على ما هو عليه مع شدَّة الاحتراص للعربيَّة، والعناية بها وخدمتها.

١٦- أنَّ الأولى أن يبحث عن سبب صدوفهم عن التَّغيير مع إمكانهم، وقد تعاقبت أجيالٌ منهم تلو أجيال، مع مرور قرون لا سنوات، وفيهم أئمَّة فطاحل كبار، وليس ذلك منهم من ذهول عن حقيقة هذه الكلمات.

١٧- أنَّنا بهذا التَّجديد كأنَّنا نستدرك على المتقدِّمين الَّذين تعلَّمنا أصول الكتابة منهم، وأدركنا ما شذَّ من كلمات من كتبهم أيضاً.

١٨- أنَّنا بفتح باب التَّجديد والتَّغيير سينفتح التَّغيير على ما لا يحتاج إلى تغيير، ويصبح التَّجديد للتَّجديد، وبه ستُقْطَعُ الأجيال من قراءة ما كتبه أسلافها.

١٩- **توصية:** أرفع إلى مجمع الملك سلمان العالميُّ للغة العربيَّة في بلادنا العامرة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بتبنِّي قرارات مرتبطة بالسِّياسة اللغويَّة بأن يكون المجمع حارساً للعربيَّة قواعد تدريسها، وضوابط نطقها، وكتابة حرفها وكَلِمها، ورقيباً على ما يطبع وينشر في بلادنا من كتب بأن يوصي مَن يروم مخالفة ما عليه الكتابة أن يذكر أسباب ذلك ودوافعه، ويشترط عليه إن أَذِنَ له المجمع أن يشير إلى ذلك أوَّل كتابة منبهةً للقارئ والمستمع لما يطبع وينشر، وذلك بالتَّعاون مع وزارة التَّعليم، ووزارة الإعلام، وزارة الثَّقافة في بلادنا.

**والله وليُّ التَّوفيق، وهو المستعان.**

**اللهمَّ اختم بالسَّعادة آجالنا، واقرن بالعافية غدوَّنا وآصالنا، واصبب سجال عفوك على ذنوبنا.**

**وصلِّ اللهمَّ وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ، والحمد لله ربِّ العالمين.**

**المصادر والمراجع**


١- **الإتقان في علوم القرآن؛** للسُّيوطيِّ، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، المدينة النَّبويَّة، ط ٢، العام ١٣٢١هـ = ٢٠١٠م.

٢- (بحث) **أثر التَّسمية في همزة الوصل؛** أد. عبد الرَّزَّاق بن فرَّاج الصَّاعديِّ، مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ج ٢٠، ع ٤، العام ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

٣- **أدب الكاتب؛** لابن قتيبة، تحقيق: أد. محمَّد الدَّاليِّ، مؤسسة الرِّسالة، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٤- **إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاريِّ؛** للقسطَّلانيَّ، ضبطه: محمَّد عبد العزيز خالدي، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت، ط ١، العام: ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٥- **استدراك الفلتة على من قطع بقطع همزة البتَّة؛** للبلغيثيِّ أحمد المأمون، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، نشر في مجلَّة آفاق الثَّقافة والتُّراث، الصَّادرة من مركز جمعة الماجد، الإمارات العربيَّة المتَّحدة/ دبي، ع ٣٣، العام ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.

٦- **الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب؛** لابن السِّيد البطليَوسيِّ؛ تحقيق: الأستاذ: مصطفى السَّقَّا، و د. حامد عبد المجيد، دار الكتب والوثائق القوميَّة، مصر/ القاهرة، ط ٢، العام: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٧- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك؛** لابن هشامٍ الأنصاريِّ، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، لبنان/ صيدا، طبعة العام: ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٨- **الإيضاح في علوم البلاغة؛** للخطيب القزوينيَّ، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت.

٩- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ؛** لابن الأنباريِّ، تحقيق: د. محيي الدِّين عبد الرَّحمن رمضان، مجمع اللغة العربيَّة، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٣٩٠هـ= ١٩٧١م.

١٠- **البرهان في علوم القرآن؛** للزَّركشيِّ، تحقيق الأستاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العصريَّة، لبنان/ بيروت، د ط، د ت.

١١- **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل؛** لأبي حيَّان، تحقيق: أ د. حسن بن محمود هنداويٍّ، دار كنوز إشبيليَّا، الرِّياض، ط ١، ج (٢٠): العام: ١٤٤٤هـ= ٢٠٢٢م.

١٢- **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل؛** لأبي حيَّان، تحقيق: أ د. حسن بن محمود هنداويٍّ، دار القلم، سوريا/ دمشق، ط ١، ج (٢): العام: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
١٣- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛** لابن مالك، تحقيق: د. محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربيِّ للطباعة والنَّشر، مصر/ القاهرة، العام: ١٣٨١هـ = ١٩٦٧م.
١٤- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛** لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ د. عليّ محمَّد فاخر، وَرفاقه، دار السَّلام للطِّباعة، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
١٥- **جزء في أحاديث ليلة النِّصف من شعبان؛ تصنيف: عبد الله بن عبد الرَّحمن السَّعد)** إشراف وعناية: أ. أحمد بن عبدالرَّزاق العنقريِّ وَ أ. حسني أحمد حسَّانين، نشر مركز رسوخ. [منشور رقميٌّ]
١٦- *(مقال)* **حدِّث النَّاس بما يعقلون؛** لأبي عبد الرَّحمن ابن عقيل، جريدة الجزيرة السُّعوديَّة، العدد (١٠٥٠٢)، بتاريخ: ٩/ ٣/ ١٤٢٢هـ.
١٧- **الحديث النَّبويِّ في النَّحو العربيِّ؛** د. محمود فجَّال، نشر نادي أبها الأدبيِّ، المملكة العربيَّة السُّعودية/ الرِّياض، ط ١، العام: ١٤٠٤هـ.
١٨- **الحلبيَّات؛** لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق: أد. حسن هنداوي، دار القلم، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
١٩- الخطُّ للزَّجَّاجيِّ = كتاب الخطِّ للزَّجَّاجيِّ.
٢٠- **الدَّعوات والأذكار المأثورة عن النَّبيِّ المختار صلَّى الله عليه وسلَّم في اليوم والليلة** (النُّسخة المختصرة)؛ تصنيف: عبد الله بن عبد الرَّحمن السَّعد، نشر مركز رسوخ. [منشور رقميٌّ]
٢١- **رسم المصحف دراسة لغويَّة تاريخيَّة؛** د. غانم قَدُّوري الحمد، اللجنة الوطنيَّة، العراق/ بغداد، ط ١، العام: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
١- **الشَّافية في علمَي التَّصريف والخطِّ؛** لابن الحاجب، تحقيق: أد. حسن أحمد عثمان، المكتبة المكيَّة، مكَّة المكرَّمة، ط ٢، العام: ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
٢٢- **شرح جمل الزَّجَّاجيِّ؛** لابن عصفور، تحقيق: أد. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق/ بغداد، العام ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٢٣- **شرح السَّعد** المسمَّى (مختصر المعاني في علوم البلاغة)؛ لسعد الدِّين التَّفتازانيِّ، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، عناية: د. صالح بن راضي الشَّمريِّ، دار الظَّاهريَّة للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، ط ١، العام: ١٤٤٠هـ= ٢٠١٩م.

٢٤- **شرح الشَّافية؛** للجاربرديِّ، تحقيق: د. نبيل أبو عمشة، هيئة أبوظبي للسِّياحة والثَّقافة، ط ١، العام: ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٢٥- **شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى؛** لابن هشامٍ الأنصاريِّ، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، لبنان/ صيدا، العام: ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٦- **شرح الكافية شرح الكافية الشَّافية؛** لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلميِّ/ جامعة أم القرى، ط ١، العام: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٧- **شرح كتاب سيبويه؛** للسِّيرافيِّ، تحقيق ج (١): أ د. رمضان عبد التَّوَّاب، وزملائه، دار الكتب والوثائق القوميَّة، مصر/ القاهرة، العام ١٩٨٦م.

٢٨- **شرح المفصَّل؛** لابن يعيش، تحقيق: د. إبراهيم محمَّد عبد الله، دار سعد الدِّين، سوريا/ دمشق، ط١، العام: ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢٩- **شواهد التَّفسير عند ابن عبَّاس في مسائل ابن الأزرق؛** د. أحمد الخيَّاطيِّ، الرَّابطة المحمَّديَّة للعلماء، المملكة المغربيَّة/ الرِّباط، ط ٢، العام: ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٣٠- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا؛** للقلقشنديِّ، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ط ١، العام: ١٣٣١هـ= ١٩١٣م.

٣١- **صحيح البخاريِّ؛** ضبطه: د. مصطفى ديب بُغا، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط ٥، العام: ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٣٢- **الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر؛** للأستاذ: محمود شكري الألوسيِّ، دار الافاق العربيَّة، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣٣- **ضرائر الشِّعر؛** لابن عصفورٍ، تحقيق: د. السَّيِّد إبراهيم محمَّد، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٤- **ضرورة الشِّعر؛ للسِّيرافيِّ،** تحقيق: أ د. رمضان عبد التَّوَّاب، دار النَّهضة العربيَّة، لبنان/ بيروت، ط (١)، العام:١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣٥- (بحث) **الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ النَّحويّ مواردها ومسالكها؛** د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح، مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ج ٢٣، ع ٤، العام ١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م.

٣٦- **الطِّراز في شرح ضبط الخرَّاز؛** للتِّنسيِّ، تحقيق: د. أحمد أحمد شرشال، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة، ط ١، العام: ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٣٧- **شذا العرف في فنِّ الصَّرف؛** للحمَلاويِّ، تحقيق: د. رضا علي عرفات، دار الرَّياحين، الأردنُّ/ عمَّان، ط ١، العام: ١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م.

٣٨- **علم البديع؛** أد. بسيوني عبد الفتَّاح فيُّود، مؤسسة المختار، مصر/ القاهرة، ط ٢، العام: ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٣٩- **علم الكتابة العربيَّة؛** د. غانم قَدُّوري الحمد، دار عمَّار، الأردن/ عمَّان، ط١، العام: ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٤٠- **العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه؛** لابن رشيق القيروانيِّ، نشر: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الجيل، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٤١- **العناية بتصريف النُّقاية؛** صنعه أد. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، دار ابن الجوزيِّ للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الدَّمام، ط ١، العام ١٤٤٠ه.

٤٢- **الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة؛** للشَّيخ: محمَّد أمين بن عابدين الدِّمشقيِّ، تحقيق: د. محمود رجب المزيِّن، التُّركي للطباعة والأوفست، مصر/ طنطا، ط ١، العام: ١٤١٠هـ = ١٩٩١م.

٤٣- (بحث) **قراءة في (قواعد الإملاء)؛** د. يحيى مير علم، مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ج ١٤، ع ١، العام ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م.

٤٤- (بحث) **قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين؛** د. يحيى مير علم، مجمع اللغة العربيَّة، سوريا/ دمشق، المؤتمر السَّنويُّ السَّابع، العام: ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٤٥- **كتاب الإملاء؛** حسين والي، دار القلم، لبنان/ بيروت، ط١، العام ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٤٦- **كتاب الخطِّ؛** للزَّجَّاجيِّ، تحقيق: أد. تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
٤٧- **الكتاب (كتاب سيبويه)،** تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام هارون، مطبعة المدنيِّ، مصر/ القاهرة، الجزء ١، ط ٣، العام: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٤٨- **كتاب الكُتَّاب؛** لابن درستويه، تحقيق: أد. إبراهيم السَّامرَّائيِّ، أد. حسين الفتليِّ، دار الكتب الثَّقافيَّة، الكويت/ حولِّي، ط١، العام ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
٤٩- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة؛** لابن جنِّي، تحقيق: د. حسن محمود هنداوي، دار القلم، سوريا/ دمشق، ط ١، العام: ١٩٧٨م.
٥٠- **المحدَّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي؛** للرَّامهرمزيَّ، تحقيق: د. محمَّد عجَّاج الخطيب، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، لبنان/ بيروت، ط ٣، العام: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
٥١- **المحرَّر في علوم القرآن؛** أد. مساعد بن سليمان الطَّيَّار، معهد الإمام الشَّاطبيِّ، ط٢، العام ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.
٥٢- **المحكم في نقط المصاحف؛** للدَّانيِّ، تحقيق: د. عزَّة حسن، دار الفكر، سوريا/ دمشق، د ط، العام ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
٥٣- **مراتب النَّحويِّين؛** لأبي الطَّيِّب اللغويِّ، تحقيق الأستاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيِّ، ط ٢، العام ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
٥٤- **مراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ؛** أد. عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعيَّة، مصر/ الإسكندريَّة، ط ١، العام: ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
٥٥- **المساعد على تسهيل الفوائد؛** لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ج (٤) طبعة دار المدني، جدة، ط ١، العام: ١٤٠٥ = ١٩٨٤م.
٥٦- **المطالع النَّصريَّة للمطابع المصريَّة في الأصول الخطيَّة؛** لنصر الهوريينيِّ، تحقيق: د. طه عبد المقصود، مكتبة السُّنَّة، مصر/ القاهرة، ط ١، العام: ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
٥٧- **المعجم المفصَّل في الإملاء،** إعداد: ناصيف يمين، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت، ط ٤، العام ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥٨- **مفاتح الإعراب شرحٌ لكتاب قواعد الإعراب لابن هشامٍ الأنصاريِّ**؛ أد. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، دار ابن الجوزي، الدَّمام، ط ١، العام: ١٤٤٤هـ.

٥٩- **مفتاح العلوم**؛ للسَّكَّاكيِّ، تحقيق: عمر زرزور، دار الكتب العلميَّة، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٦٠- **المفصَّل في علم العربيَّة**؛ للزَّمخشريِّ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، الأردن/ عمَّان، ط ١، العام: ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٦١- **المفصَّل في علم البلاغة العربيَّة**؛ أد. عيسى علي عاكوب، دار العلوم، الإمارات/ دبي، ط ٢، العام: ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٦٢- **مقدِّمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح**؛ لابن الصَّلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرَّحمن (بنت الشَّاطئ)، دار المعارف، مصر/ القاهرة، ط٢، العام: ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٦٣- *(مقال)* **من الرَّسم الإملائيِّ إلى الزَّيَّات**؛ لأبي عبد الرَّحمن ابن عقيل، جريدة الجزيرة السُّعوديَّة، العدد (١٠٥٠٢)، بتاريخ: ٩/ ٣/ ١٤٢٢هـ.

٦٤- **من سوانح الذِّكريات**؛ للشَّيخ: حمد الجاسر، عناية: أ. عبد الرَّحمن الشُّبيليِّ، مركز حمد الجاسر الثَّقافيِّ، الرِّياض، ط١، العام: ١٤٢٧هـ =٢٠٠٦م.

٦٥- **منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالكٍ**؛ لأبي حيَّان، تحقيق: أ د. شريف عبد الكريم النَّجَّار، وَ د. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردنّ/ إربد، ط ١، العام: ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٦٦- **موسوعة قواعد الكتابة العربيَّة**؛ أد. عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط ١، العام: ١٤٣٢هـ =٢٠١١م.

٦٧- **الميسَّر في علم رسم المصحف وضبطه**؛ أد. غانم قدُّوري الحمد، نشرة معهد الإمام الشَّاطبيِّ، جُدَّة، ط ٢، العام: ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٦٨- **النَّحو الوافي**؛ للأستاذ: عباس حسن، دار المعارف، مصر/ القاهرة، ط ١٦، العام: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٦٩- *(بحث)* **نظرات في (قواعد الإملاء)**؛ د. يحيى مير علم، مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ج ٨، ع ٤، العام ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٧٠- **الهجاء** (آخر أبواب التَّذييل والتَّكميل)؛ لأبي حيَّان، تحقيق: أد. تركي بن سهو العتيبيِّ، دار صادر، لبنان/ بيروت، ط ٢، العام: ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٧١- *(مقال)* **همزة البتَّة بين اللفظ والخطِّ؛** أد. إبراهيم الشَّمسان، نشره في عموده (مداخلات لغويَّة) في مجلَّة "الجزيرة الثَّقافية" الأسبوعيَّة/ جريدة الجزيرة السُّعوديَّة، العدد (١٧٩١٩) بتأريخ: ٢٥ / ٥/ ١٤٤٣هـ= ٢٨/ ١/ ٢٠٢٢م.

٧٢- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛** للسُّيوطيِّ، تحقيق: أد. عبد العال سالم مكرم، طبعة الشَّركة الدَّولية للطِّباعة- مدينة ٦ أكتوبر، العام: ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

**References**


1- aletqan fy 'elwm alqran؛ llsuywty, mjm'e almlk fhd ltba'eh almshf alshryf, almmlkh al'erbyh alsu'ewdyh, almdynh alnbwyh, t 2, al'eam 1321h = 2010m.

2- (bhth) athr altsmyh fy hmzh alwsl؛ ad. 'ebd alrzaq bn fraj alsa'edy, mjlh aldrasat allghwyh/ mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, j 20, 'e 4, al'eam 1439h= 2018m.

3- adb alkatb؛ labn qtybh, thqyq: ad. mhmd aldaly, m'essh alrsalh, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam: 1405h= 1985m.

4- ershad alsary lshrh shyh albkhary؛ llqstlany, dbth: mhmd 'ebd al'ezyz khaldy, dar alktb al'elmyh, lbnan/ byrwt, t 1, al'eam: 1416h= 1996m.

5- astdrak alflth 'ela mn qt'e bqt'e hmzh albth؛ llblghythy ahmd almamwn, thqyq: 'ebd alqadr ahmd 'ebd alqadr, nshr fy mjlh afaq althqafh walturath, alsadrh mn mrkz jm'eh almajd, alemarat al'erbyh almthdh/ dby, 'e 33, al'eam 1422h =2001m.

6- alaqtdab fy shrh adb alktab؛ labn alsyd albtlywsy؛ thqyq: alastad: mstfa alsqa, w d. hamd 'ebd almjyd, dar alktb walwtha'eq alqwmyh, msr/ alqahrh, t 2, al'eam: 1431h = 2010m.

7- awdh almsalk ela alfyh abn malk؛ labn hshamen alansary, thqyq: mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, almktbh al'esryh, lbnan/ syda, tb'eh al'eam: 1415h = 1994m.

8- aleydah fy 'elwm alblaghh؛ llkhtyb alqzwyny, dar alktb al'elmyh, lbnan/ byrwt.

9- eydah alwqf walabtda' fy ktab allh 'ezwjl؛ labn alanbary, thqyq: d. mhyy aldyn 'ebd alrhmn rmdan, mjm'e allghh al'erbyh, swrya/ dmshq, t 1, al'eam: 1390h= 1971m.

10- albrhan fy 'elwm alqran؛ llzrkshy, thqyq alastad: mhmd abw alfdl ebrahym, dar alktb al'esryh, lbnan/ byrwt, d t, d t.

11- altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl؛ laby hyan, thqyq: a d. hsn bn mhmwd hndawy, dar knwz eshbylya, alryad, t 1, j (20): al'eam: 1444h= 2022m.

12- altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl؛ laby hyan, thqyq: a d. hsn bn mhmwd hndawy, dar alqlm, swrya/ dmshq, t 1, j (2): al'eam: 1419h = 1998m.

13- tshyl alfwa'ed wtkmyl almqasd؛ labn malk, thqyq: d. mhmd kaml brkat, dar alkatb al'erby lltba'eh walnshr, msr/ alqahrh, al'eam: 1381h = 1967m.

14- tmhyd alqwa'ed bshrh tshyl alfwa'ed؛ lnazr aljysh, drash wthqyq: a d. 'ely mhmd fakhr, wrfaqh, dar alslam lltba'eh, msr/ alqahrh, t 1, al'eam:

1428h = 2007m.
15- jz' fy ahadyth lylh alnsf mn sh'eban؛ tsnyf: 'ebd allh bn 'ebd alrḥmn alsʿed) eshraf w'enayh: a. ahmd bn 'ebdalrzaq al'enqry ـ w ـ a. hsny ahmd hsanyn, nshr mrkz rswkh. [mnshwr rqmyun]
16- (mqal) hdth alnas bma y'eqlwn؛ laby 'ebd alrḥmn abn 'eqyl, jrydh aljzyrh alsu'ewdyh, al'edd (10502), btarykh: 9/ 3/ 1422h.
17- alhdyth alnbwy ـ fy alnhw al'erby؛ d. mhmwd fjal, nshr nady abha aladby, almmlkh al'erbyh alsu'ewdyh/ alryad, t 1, al'eam: 1404h.
18- alhlbyat؛ laby 'ely ـ alfarsy, thqyq: ad. hsn hndawy, dar alqlm, swrya/ dmshq, t 1, al'eam: 1407h = 1987m.
19- alkhtu llzjajy ـ= ktab alkht ـllzjajy.
20- aldʿewat waladkar almathwrh 'en alnby ـ almkhtar sla allh 'elyh wslm fy alywm wallylh (alnuskhh almkhtsrh)؛ tsnyf: 'ebd allh bn 'ebd alrḥmn alsʿed, nshr mrkz rswkh. [mnshwr rqmyun]
21- rsm almshf drash lghwyh tarykhyh؛ d. ghanm qduwry alhmd, alljnh alwtnyh, al'eraq/ bghdad, t 1, al'eam: 1402h = 1982m.
1- alshafyh fy 'elmy altsryf walkht؛ labn alhajb, thqyq: ad. hsn ahmd 'ethman, almktbh almkyh, mkh almkrmh, t 2, al'eam: 1435h = 2014m.
22- shrh jml alzjajy؛ labn 'esfwr, thqyq: ad. sahb abw jnah, wzarh alawqaf, al'eraq/ bghdad, al'eam 1400h = 1980m.
23- shrh alsʿed almsma (mkhtsr alm'eany fy 'elwm alblaghh)؛ ls'ed aldyn altftazany, thqyq: mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, 'enayh: d. salh bn rady alshmry, dar alzahryh llnshr waltwzy'e, alkwyt, t 1, al'eam: 1440h= 2019m.
24- shrh alshafyh؛ lljarbrdy, thqyq: d. nbyl abw 'emshh, hy'eh abwzby llsyahh walthqafh, t 1, al'eam: 1435h = 2014m.
25- shrh qtr alnda wbl alsda؛ labn hshamen alansary ـ thqyq: mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, almktbh al'esryh, lbnan/ syda, al'eam: 1415h = 1994m.
26- shrh alkafyh shrh alkafyh alshafyh؛ labn malk, thqyq: d. 'ebd almn'em hrydy, mrkz albhth al'elmy/ jam'eh am alqra, t 1, al'eam: 1402h = 1982m.
27- shrh ktab sybwyh؛ llsyrafy, thqyq j (1): a d. rmdan 'ebd altwab, wzmla'eh, dar alktb walwtha'eq alqwmyh, msr/ alqahrh, al'eam 1986m.
28- shrh almfsl؛ labn y'eysh, thqyq: d. ebrahym mhmd 'ebd allh, dar s'ed aldyn, swrya/ dmshq, t1, al'eam: 1434h = 2013m.
29- shwahd altfsyr 'end abn 'ebas fy msa'el abn alazrq؛ d. ahmd alkhyaty, alrabth almhmdyh ll'elma', almmlkh almghrbyh/ alrbat, t 2, al'eam: 1439h = 2018m.
30- sbh ala'esha fy sna'eh alensha؛ llqlqshndy, almtb'eh alamyryh balqahrh, t 1, al'eam: 1331h= 1913m.

31- shyh albkhary؛ dbth: d. mstfa dyb bugha, dar abn kthyr, dmshq-byrwt, t 5, al'eam: 1414h= 1993m.
32- aldra'er wma yswgh llsha'er dwn alnathr؛ llastad: mhmwd shkry alalwsy, dar alafaq al'erbyh, msr/ alqahrh, t 1, al'eam: 1418h = 1998m.
33- dra'er alsh'er؛ labn 'esfwren, thqyq: d. alsyd ebrahym mhmd, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam: 1402h = 1982m.
34- drwrh alsh'er؛ llsyrafy, thqyq: a d. rmdan 'ebd altwab, dar alnhdh al'erbyh, lbnan/ byrwt, t (1), al'eam:1405h = 1985m.

35- (bhth) aldrwrh fy ktab (awdh almsalk) labn hshamen alnhwy mwardha wmsalkha؛ d. fhyd bn rbah bn fhyd alrbah, mjlh aldrasat allghwyh/ mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, j 23, 'e 4, al'eam 1442h= 2021m.
36- altraz fy shrh dbt alkhraz؛ lltnsy, thqyq: d. ahmd ahmd shrshal, mjm'e almlk fhd ltba'eh almshf alshryf, almdynh almnwrh, t 1, al'eam: 1420h= 2000m.
37- shda al'erf fy fn alsrf؛ llhmlawy, thqyq: d. rda 'ely 'erfat, dar alryahyn, alardnu/ 'eman, t 1, al'eam: 1442h= 2021m.
38- 'elm albdy'e؛ ad. bsywny 'ebd alftah fyuwd, m'essh almkhtar, msr/ alqahrh, t 2, al'eam: 1425h= 2004m.
39- 'elm alktabh al'erbyh؛ d. ghanm qduwry alhmd, dar 'emar, alardn/ 'eman, t1, al'eam: 1425h= 2004m.
40- al'emdh fy mhasn alsh'er wadabh؛ labn rshyq alqyrwany, nshr: mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, dar aljyl, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam 1401h= 1981m.
41- al'enayh btsryf alnuqayh؛ sn'eh ad. 'ebd almhsn bn 'ebd al'ezyz al'eskr, dar abn aljwzy llnshr waltwzy'e, almmlkh al'erbyh alsu'ewdyh/ aldmam, t 1, al'eam 1440h.
42- alfwa'ed al'ejybh fy e'erab alklmat alghrybh؛ llshykh: mhmd amyn bn 'eabdyn aldmshqy, thqyq: d. mhmwd rjb almzyn, altruky lltba'eh walawfst, msr/ tnta, t 1, al'eam: 1410h = 1991m.
43- (bhth) qra'h fy (qwa'ed alemla')؛ d. yhya myr 'elm, mjlh aldrasat allghwyh/ mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, j 14, 'e 1, al'eam 1433h= 2012m.
44- (bhth) qwa'ed alemla' fy dw' jhwd almhdthyn؛ d. yhya myr 'elm, mjm'e allghh al'erbyh, swrya/ dmshq, alm'etmr alsnwyu alsab'e, al'eam: 1429h = 2008m.
45- ktab alemla'؛ hsyn waly, dar alqlm, lbnan/ byrwt, t1, al'eam 1405h = 1985m.
46- ktab alkht؛ llzjajy, thqyq: ad. trky bn shw al'etyby, dar sadr, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam: 1430h = 2009m.

47- alktab (ktab sybwyh), thqyq alastad: 'ebd alsلam harwn, mtb'eh almdny, msr/ alqahrh, aljz' 1, t 3, al'eam: 1408h = 1988m.
48- ktab alkutَab؛ labn drstwyh, thqyq: ad. ebrahym alsَamrَa'ey, ad. hsyn alftly, dar alktb althqafyh, alkwyt/ hwly, t1, al'eam 1397h = 1977m.
49- almbhj fy tfsyr asma' sh'era' alhmash؛ labn jny, thqyq: d. hsn mhmwd hndawy, dar alqlm, swrya/ dmshq, t 1, al'eam: 1978m.
50- almhdَth alfasl byn alrَawy walwa'ey؛ llrَamhrmzyَ, thqyq: d. mhmَd 'ejَaj alkhtyb, dar alfkr lltba'eh walnَshr waltَwzy'e, lbnan/ byrwt, t 3, al'eam: 1404h = 1984m.
51- almhrَr fy 'elwm alqran؛ ad. msa'ed bn slyman altyَar, m'ehd alemam alshَatby, t2, al'eam 1429h= 2008m.
52- almhkm fy nqt almsahf؛ lldَany, thqyq: d. 'ezh hsn, dar alfkr, swrya/ dmshq, d t, al'eam 1418h= 1997m.
53- mratb alnhwyyn؛ laby altَyb allghwy, thqyq alastad: mhmَd abw alfdl ebrahym, dar alfkr al'erby, t 2, al'eam 1394h= 1974m.
54- mrahl ttwur aldَrs alnhwy؛ ad. 'ebd allh bn hmd alkhthran, dar alm'erfh aljam'eyh, msr/ alesskndryh, t 1, al'eam: 1413h = 1993m.
55- almsa'ed 'ela tshyl alfwa'ed؛ labn 'eqyl, thqyq: d. mhmd kaml brkat, j (4) tb'eh dar almdny, jdh, t 1, al'eam: 1405 = 1984m.
56- almtal'e alnَsryh llmtab'e almsryh fy alaswl alkhtyh؛ lnsr alhwryny, thqyq: d. th 'ebd almqswd, mktbh alsunh, msr/ alqahrh, t 1, al'eam: 1426h = 2005m.
57- alm'ejm almfsl fy alemla', e'edad: nasyf ymyn, dar alktb al'elmyh, lbnan/ byrwt, t 4, al'eam 1420h = 1999m.
58- mfath ale'erab shrhun lktab qwa'ed ale'erab labn hshamen alansary؛ ad. 'ebd almhsn bn 'ebd al'ezyz al'eskr, dar abn aljwzy, aldَmam, t 1, al'eam: 1444h.
59- mftah al'elwm؛ llskَaky, thqyq: 'emr zrzwr, dar alktb al'elmyh, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam: 1407h= 1987m.
60- almfsl fy 'elm al'erbyh؛ llzَmkhshry, thqyq: d. fkhr salh qdarh, dar 'emَar, alardn/ 'emَan, t 1, al'eam: 1425h= 2004m.
61- almfsl fy 'elm alblaghh al'erbyh؛ ad. 'eysa 'ely 'eakwb, dar al'elwm, alemarat/ dby, t 2, al'eam: 1426h= 2005m.
62- mqdmh abn alslah wmhasn alastlah؛ labn alslah, thqyq: d. 'ea'eshh 'ebd alrhmn (bnt alshَat'e), dar alm'earf, msr/ alqahrh, t2, al'eam: 1409h= 1989m.
63- (mqal) mn alrَsm alemla'ey ela alzَyَat؛ laby 'ebd alrhmn abn 'eqyl, jrydh aljzyrh alsu'ewdyh, al'edd (10502), btarykh: 9/ 3/ 1422h.
64- mn swanh aldkryat؛ llshَykh: hmd aljasr, 'enayh: a. 'ebd alrhmn alshubyly, mrkz hmd aljasr althqafy, alryad, t1, al'eam: 1427h =2006m.
65- mnhj alsَalk fy alklam 'ela alfyh abn malken؛ laby hyَan, thqyq: a d.

shryf 'ebd alkrym alnjar, w d. ys abw alhyja', 'ealm alktb alhdyth, alardn/ erbd, t 1, al'eam: 1436h = 2015m.
66- mwsw'eh qwa'ed alktabh al'erbyh؛ ad. 'ebd alltyf alkhtyb, dar al'erwbh, alkwyt, t 1, al'eam: 1432h =2011m.
67- almysr fy 'elm rsm almshf wdbth؛ ad. ghanm qduwry alhmd, nshrh m'ehd alemam alshatby, judh, t 2, al'eam: 1437h = 2016m.
68- alnhw alwafy؛ llastad: 'ebas hsn, dar alm'earf, msr/ alqahrh, t 16, al'eam: 1428h = 2007m.
69- (bhth) nzrat fy (qwa'ed alemla')؛ d. yhya myr 'elm, mjlh aldrasat allghwyh/ mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, j 8, 'e 4, al'eam 1427h= 2006m.
70- alhja' (akhr abwab altdyyl waltkmyl)؛ laby hyan, thqyq: ad. trky bn shw al'etyby, dar sadr, lbnan/ byrwt, t 2, al'eam: 1430h = 2009m.
71- (mqal) hmzh albth byn allfz walkht؛ ad. ebrahym alshmsan, nshrh fy 'emwdh (mdakhlat lghwyh) fy mjlh "aljzyrh althqafyh" alasbw'eyh/ jrydh aljzyrh alsu'ewdyh, al'edd (17919) btarykh: 25 / 5/ 1443h= 28/ 1/ 2022m.
72- hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e؛ llsuywty, thqyq: ad. 'ebd al'eal salm mkrm, tb'eh alshrkh aldwlyh lltba'eh- mdynh 6 aktwbr, al'eam: 1421h = 2001m.